**محاضرات مادة**

**تخطيط وتنمية**

**المرحلة الرابعة- فرع الاجتماع**

**قسم الانثروبولوجيا الاجتماع**

**أستاذ المادة**

**أ.د. غني ناصر حسين**

**المفردات**

الموضوع الأول: مفهوم التخطيط وأهميته وأهدافه

الموضوع الثاني- أنواع التخطيط

الموضوع الثالث- مستويات التخطيط

الموضوع الرابع- مبادئ التخطيط الاجتماعي

الموضوع الخامس- مراحل التخطيط الاجتماعي

الموضوع السادس- طبيعة التخطيط للتنمية في الدول الاشتراكية والرأسمالية:

الموضوع السابع- التخطيط للتنمية في المجتمعات النامية

الموضوع الثامن- نماذج تنموية

الموضوع التاسع- التخطيط للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي

الموضوع العاشر التخطيط للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في العراق

**م1 : مفهوم التخطيط وأهميته وأهدافه**

 بالرغم من أنَّ المخططين يتفقون على أنَّ التخطيط هو العمل [جل المستقبل إلاَّ أنهم يقدمون تعاريف مختلفة بخصوص مفهوم التخطيط، فمن العاملين في مجال التخطيط من يعرف التخطيط بأنه التوفيق بين ما هو مطلوب وما هو متاح عملياً عن طريق تعبئة وتنسيق وتوجيه الموارد والطاقات والقوى البشرية المتاحة لتحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية متفق عليها. وأنَّ هذه الأهداف تحدد وتُرسم داخل المجتمع في إطار الفلسفة السياسية والاجتماعية للمجتمع وتنفذ ضمن فترة زمنية محددة.

 بينما هناك من يعرف التخطيط بأنه الوسيلة إحداث التغيير في المجتمع من أجل توجيه التور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بوسائل واعية لتحقيق أهداف محددة ضمن حيز من المكان والزمان المحددين.

 والتخطيط عند البعض بأنه منهج العصر الحديث للانتقال من وضع معين إلى وضع أفضل، وبمعنى آخر يعد التخطيط (كمنهج) بأنه الوسيلة أو الأداة للانتقال أو تغيير المجتمع للأفضل فالتغيير هنا في حد ذاته غاية، بينما التخطيط وسيلة.

 بتوضيح أخر أن التخطيط هو الأسلوب العلمي الذي يسعى إلى تحقيق أهداف محددة بغية رفع المستوى المعاشي والثقافي للمواطنين، وهو يتضمن تعبئة الموارد البشرية والمادية واستخدامها بكفاءة عالية لتلبية احتياجات المجتمع المتزايدة.

 إذاً فالتخطيط وضع الخطط للاستفادة من كل الطاقات المتاحة ضمن الدولة أو أقاليمها المختلفة بهدف تحقيق أفضل استفادة من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية خلال أقصر فترة زمنية ممكنة وبمعدل نمو سنوي معد مسبقاً، كما أنه أسلوب عمل منضبط تتعاظم به قدرة التنفيذ في مواجهة التحديات، ويعد التخطيط عملية إدراك وإن الغاية الرئيسة من التخطيط هي جمع المعلومات المتعلقة بالمستقبل وتقديمها بكل دقة لكي تساعدنا على إدراك أهدافنا، كما إن التخطيط هو المنسق بين الانشطة الاقتصادية وهو الإطار العام الذي يتم من خلاله تبادل المعلومات بين تلك الأنشطة.

 والتخطيط أنواع، والذي يهمنا هنا التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، فالتخطيط الاقتصادي: هو التخطيط الذي يستهدف تحقيق أهداف اقتصادية تتمثل في تحقيق معدلات نمو معينة أو تغير الهيكل الاقتصادي من زيادة الانتاج السلعي لقطاعات الزراعة والكهرباء والبيناء أو زيادة انتاج الخدمات الوثيقة الصلة بزيادة الانتاج السلعي، بالإضافة إلى بناء قاعدة مادية للتصنيع كهدف من أهداف التخطيط الاقتصادي.

 بينما التخطيط الاجتماعي، يستهدف تحقيق أهداف اجتماعية تتمثل في تنمية التعليم والصحة والخدمات الثقافية والترويحية والسياحية ودراسة الآثار لاجتماعية للخطة الاقتصادية. ويهدف إلى زيادة الرفاه الاجتماعي.

 ولتحقيق الهدف أو الأهداف الاجتماعية والاقتصادية من التخطيط للانتقال بالمجتمع من الوضع القائم إلى وضع أفضل يتطلب ما يأتي:

1. تقدير الموقف الراهن:

 ونقصد بذبك التعرف على الوضع الاجتماعي والاقتصادي القائم في سنة الخطة بغية اتخاذه منطلقاً للخطة المنشودة.

1. تحديد الأهداف العامة:

 والتي توجه الخطة كأن نقول مثلاً إنّ الأهداف العامة تحدد في رفع مستوى المعيشة، وزيادة معدل الدخل وزياد فرص العمل وتغيير بنية الاقتصاد.

1. تحديد اهداف المحددة:

 وفي هذه المرحلة يتم الانتقال من الأهداف العامة إلى الأهداف المحددة، فزيادة معدل نمو الدخل (كهدف عام) تستلزم إنْ تحدد مقدار الزيادة المطلوبة، فنقول أنَّ هذه الزيادة ينبغي أن تبلغ (20%) كما أنَّ زيادة فرص العمل تتطلب بدورها أنْ تحدد حجم الطاقة العاملة (هدف محدد).

1. وضع برنامج للعمل من أجل الوصول إلى الأهداف:

 وتأتي هذه المرحلة لتزيد في تحديد المرحلة السابقة، بتعبير آخر ترجمة الأهداف إلى الواقع العملي، أي ترجمة الأهداف إلى مشاريع فنضع مثلاً برامج انتاجية لزيادة الانتاج أو برامج لزيادة حجم الطاقة العاملة.

 5- تحديد الإجراءات اللازمة للتنفيذ:

 وتختلف هذه الإجراءات باختلاف طبيعة الاقتصاد القومي والتنظيم المقصود، وتشمل التدابير التي ينبغي أنْ تتخذ ضمن الامكانات المادية والبشرية المتاحة بغية تحقيق أهداف الخطة.

 6- التنفيذ الفعلي:

 وفي هذه المرحلة يتم تنفيذ الإجراءات المرسومة، وهنا تظهر الحاجة إلى وحدات انتاجية واستخدام عناصر إدارية جديدة وممارسات فنية حديثة.

 7- المتابعة والتقويم:

 ويتم في هذه المرحلة تحديد الموقف من مدى تحقيق الأهداف واعتماده كمنطلق بعملية التغذية العكسية والتغذية المستقبلية.

 ونقصد بالتغذية العكسية تطويع الأهداف في ضوء الإمكانات المتاحة، وبتعبير آخر تعديل أو تغيير في (نوع) و (كم) الأهداف العامة والمحددة في ضوء الإمكانات المادية والبشرية.

 أمّا لتغذية المستقبلية: فيقصد بها وضع أهداف عامة وأهداف محددة مستقبلية بحيث يكون بالإمكان تحقيقها في ضوء النتائج التي تمخضت عنها التغذية العكسية.

**أهمية التخطيط:**

 تتضح أهمية التخطيط على النحو الآتي:

1. يفيد التخطيط في تحديد وتوضيح الأهداف العامة والخاصة، لكي يعطي للمؤسسات والمرافق المختلفة تفهماً واضحاً للأهداف وتحديد معالم عملها لكي تصل غليها دون تعقيد.
2. يستفاد منه في وضع الطريقة العلمية لاستخدام الإمكانات المادية والبشرية المتاحة وتوجيهها باتجاه سليم.
3. يوفر الوقت والجدد ويحدد دور كل وسيلة من وسائل تنفيذ الهدف بشكل مبرمج وبسقوف زمنية لتحديد الأهداف المنشودة.
4. تعبئة وتنسيق الجهود والطاقات على جميع المستويات وبذبك يعلم مسبقاً بأهمية الواجبات المطلوب انجازها ضمن هذه العملية.
5. الاستفادة من المنجزات السابقة لوضع الخطط المستقبلية، ولهذا يعد عملية متواصلة يخزن في عملياته السابقة المعلومات وكيفية الاستفادة منها في وضع الخطط اللاحقة.

**أهداف التخطيط:**

* في الدول المتقدمة:
* المساعدة في مضاعفة الدخل.
* القضاء على البطالة.
* حل المشكلات المصاحبة لعلميات التطور المستمر.
* اشباع حاجات الأفراد المادية والنفسية.
* التحسين المطرد للإنتاج ووسائله.
* توفير الخدمات وتحسينها.
* استمرار زيادة معدلات التنمية بصورة أكبر من تزايد السكان.
* في الدول النامية: علاوة على ما سبق:
* الاهتمام بالصناعة والاتجاه إلى التصنيع مع عدم اهمال الزراعة وتطويرها.
* الارتفاع بمستويات الدخل للطبقات ذات الدخل المحدود.
* الانفتاح الاقتصادي وزيادة المدخرات والاستثمارات.
* الارتفاع بمستوى الخدمات وتحسينها.

**مقومات التخطيط:**

1. البعد التنظيمي: الهدف الذي تسعى الدولة إلى تحقيقه وهو المبرر لوجود التنظيم.
2. العنصر البشري: يتوقف نجاح الخطط بدرجة كبيرة على كفاءة العنصر البشري .
3. البعد التقني: إدخال الوسائل التقنية في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والخدمة ومتابعة التطورات التكنولوجية في العالم .
4. البعد الاقتصادي: الامكانيات المادية المتاحة للأنفاق على الخطة المراد تنفيذها .
5. البعد ألمعلوماتي: بيانات وإحصاءات دقيقة وحديثة وشاملة.
6. البعد العلمي : أي إتباع خطوات المنهج العلمي للتخطيط .
7. لبعد البيئي : الظروف البيئية المحيطة .

**خصائص التخطيط:**

 ويمتاز التخطيط بخاصيتين يلازمانه دائما هما:

الأولى: انه موجه للمستقبل.

الثانية : انه يرمي إلى التحسين لكل ما يمت للإنسان بصلة .

أما خاصيته المستقبلية فهي ال تعني انه ينظر إلى المستقبل فقط بل ينظر إلى الماضي حيانا كثيرة للاستفادة من أخطاء الماضي وتجنبها في الخطط المستقبلية

**معوقات التخطيط:**

يمكننا تصنيف الصعوبات والمعوقات التي تواجه عملية التخطيط إلى نوعين رئيسيين هما:

1. صعوبات تعود إلى الأشخاص المعنيين بتطبيق الخطة أو القائمين عليها.
2. صعوبات ناتجة عن تعقيد عملية التخطيط نفسها

الأولى : الصعوبات الناتجة عن الأنسان :

 هناك بعض الصعوبات الناتجة عن سوء تصرف الأفراد وأهمها :

1. قلة الالتزام بالتخطيط : فعلى الرغم من الاهتمام بالتخطيط بشكل عام إلى انه لا يوجد التزام حقيقي به على جميع المستويات الإدارية ولذلك نجد أن أغلبية الحكومات سواء المركزية او المحلية )في الدول النامية ( يهتمون بحل المشكلات اليومية الروتينية دون الالتفات إلى المستقبل وفرص المستقبل التي يمكن استغلالها احسن استغلال من خلال التخطيط السليم.
2. عدم القدرة على التفريق بين دراسات التخطيط والخطط : أي أن هناك دراسات تخطيطية كثيرة ولكن ال تصل إلى مستوى الخطة الملزمة.
3. الاعتماد الكبير على الخبرة : ال أحد ينكر أن عنصر الخبرة له أهمية كبيرة في التخطيط ولكن المشكلة هي في التركيز على الخبرة فقط دون الاهتمام بالعناصر الأخرى.
4. مقاومة التغيير : نحن نعلم أن التخطيط يعتمد على المستقبل والتنبؤ ومن هنا قد يؤدي إلى إحداث تغيرات في المجتمع، والمعروف أن هناك في كل مجتمع اتجاهات مؤسسية او فردية لا تحبذ التغيير فما اعتادوا عليه لذا فقد يقاومون هذا التغيير لخوفهم من تأثير العمليات التخطيطية على حياتهم الاجتماعية او الاقتصادية.

ثانيا : الصعوبات الناتجة عن تعقيد عملية التخطيط نفسها :

 فهناك بعض الصعوبات التي تكون ناتجة عن عملية التخطيط نفسها وتكون خارجة عن إرادة الفرد وتتمثل تلك الصعوبات في النقاط التالية:

1. صعوبة الحصول على معلومات دقيقة : أن حالة عدم التأكد الموجودة فيما يتعلق بالمستقبل تجعل الحصول على المعلومات الدقيقة عملية صعبة الن العديد من العوامل تتغير ومن الصعب التنبؤ بهذا التغير ولكن على الرغم من ذلك فان استخدام أساليب تنبؤ دقيقة قد تقلل هذه الصعوبة ومن ثم نستطيع الحصول على المعلومات الدقيقة بصورة افضل.
2. مشكلة سرعة التغيير : أن سرعة التغيير التي قد تحدث في الصناعة قد تربك الكثير من الخطط ومن ثم تربك المخطط ألننا نعيش في عالم متغير ومتطور بصورة سريعة ومن ثم قد ال يستطيع الإنسان اللحاق بهذا التغير بالصورة المطلوبة.
3. عدم المرونة : في بعض الأحيان قد يصعب على الخطة أن تواكب التغيرات وان تستوعب التعديلات المطلوبة بسبب بعض الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والتي ال تستطيع الدولة التأثير أو السيطرة عليها.
4. الوقت والنفقات : أن القيام بعملية التنبؤ تحتاج إلى نفقات ليس لها حدود ولهذا فان المنطق يدعو إلى الإنفاق ما دام هناك إيرادات ملائمة متوقع من هذا الإنفاق الى أن الأمر ليس بهذه السهولة.

 إما بالنسبة إلى عامل الوقت فهو مهم جدا الن القرار يجب أن يتخذ في وقت معين ولكن في بعض الأحوال قد يضطر المخطط إلى اتخاذ قرار نتيجة لضغوط معينة دون أن تتوافر لديه المعلومات الكافية .

 في النهاية نستطيع القول أن جميع هذه الأسباب توضح لنا أن الحصول على خطط فعالة ليس عملية سهلة ولكن مع التعرف على هذه الأسباب يقلل مفعولها وتأثيرها.

**م3 - أنواع التخطيط:**

 وهي الأنواع الموجودة في الدولة الواحدة وضمن التخطيط السائد لديها بدرجات متفاوتة وأهمها:

1. **التخطيط المجتمعي:**

 يرادف هذا النوع من التخطيط مفهوم التخطيط الشامل، وهو الذي يعنى بكافة جوانب المجتمع المادية والمعنوية ضماناً لنقل المجتمع خلال فترة محددة من مستوى متخلف إلى مستوى أفضل.

 والتخطيط الشامل هو الذي يجمع بين التنمية الاقتصادية بقطاعاتها الثلاث ( الصناعة، الزراعة، التجارة) والتنمية الاجتماعية بقطاعاتها الخمس وهي ( التعليم، الصحة، الإسكان، الخدمات العامة، الخدمات الاجتماعية).

 لقد كان في البدء استعمال مفهوم التنمية الاقتصادية هو الشائع ولاسيما في أوائل الخمسينيات من القرن العشرين وبعد الحرب العامية الثانية بدأ الاقتصاديون والاجتماعيون يقسمون الدول من حيث بنائها الاقتصادي ومن حيث مستوى الحياة الاجتماعية والمعيشة فيها إلى دول متخلفة أو تحت التنمية ودول في سبيلها إلى التطور أو التنمية ودول نامية وأخرى متطورة. فكانت التنمية بعد علم 1960 هي الشغل الشاغل في كل دول العالم وفي هيئة الأمم المتحدة والهيئات المختلفة حيث قسموا التنمية إلى قسمين هما:

1. تنمية اقتصادية: تتجه إلى تنمية الإنتاج، وزيادة الدخول القومية والفردية أي زيادة الثروة.
2. تنمية اجتماعية: تهدف إلى رفع مستوى الحياة الاجتماعية من حيث الصحة والتعليم والخدمات بشتى أنواعها.

 ولكن اتضح فيما بعد أنّه من المستحيل الفصل بين التخطيط للتنمية الاقتصادية بمعزل عن التخطيط للتنمية الاجتماعية، لأنَّ كلاً منهما شرط لتحقيق الآخر وهكذا التحم التخطيط للتنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية. فالاستثمار في الجوانب الاقتصادية متمثلاً في رأس المال والطرق وغيرها، لابدّ أنْ يلتحم بالاستثمار في الجوانب الاجتماعية في محو الأمية وفرص التعليم وفي الرعاية الصحية والاجتماعية وغيرها.

 حقيقة أنّ التنمية الاقتصادية تؤدي إلى جانب وظيفتها الاقتصادية وظيفة أخرى اجتماعية، حيث أنها على المدى البعيد تستهدف رفاهية الإنسان ورفع مستوى معيشته. والتنمية الاجتماعية تؤدي إلى جانب وظيفتها الأساسية وظيفة أخرى اقتصادية، حيث أنها بالمدى البعيد تهدف إلى تحقيق أقصى استثمار ممكن للطافات والإمكانات البشرية في المجتمع.

 يتضح من هذا أهمية التخطيط المجتمعي أي الشامل للبلدان النامية وعلى الأخص تلك البلدان التي يتفاوت فيها التقدم المعنوي مقارنة مع التقدم المادي بشكل واضح في حين أنَّ المجتمعات المتقدمة صناعياً يقل اهتمامها بالتخطيط المجتمعي لأنها قد تجاوزت فترة الموازنة هذه ولهذا يكون التخطيط ضرورياً في قترة البناء أو في تلك المراحل التي يتم فيها انتقال المجتمع من طور حضاري متخلف إلى طور حضاري متقدم كما هو الحال في البلدان النامية.

1. **التخطيط الاجتماعي:**

 هذا النوع من التخطيط يدرس المسائل المتصلة بالنظم الاجتماعية ويحاول الارتقاء بالأوضاع المتصلة بالصحة ونشر الطب العلاجي والوقائي للقضاء على وفيات الطفولة المبكرة ويهتم بشؤون الإسكان والنظافة العامة، ورفع المستويات التربوية والفنية والجمالية ومحاربة الانحرافات والاتجاهات الإجرامية، إضافة إلى اهتمامه بالقضاء على العادات الضارة ومحاولة غرس عادات وأوضاع جديدة، والارتقاء بالعادات القائمة في المجتمع مع عنايته بالمؤسسات الترفيهية مثل النوادي والساحات والمخيمات.

 ولو ألقينا نظرة على تاريخ التخطيط الاجتماعي لأمكن القول أنه مرّ بثلاث مراحل تتلخص في:

1. نتيجة للمشكلات الاجتماعية التي حدثت خلال الثورة الصناعية في أوربا الغربية كالزيادة في السكان وتشغيل الأطفال وزيادة الانحرافات والجرائم وغيرها، أنْ برز الاهتمام المبكر في أهمية التخطيط الاجتماعي كأسلوب تجنب النتائج الاجتماعية السيئة الناتجة عن ذبك.
2. ثم استمر الاهتمام بالتخطيط الاجتماعي بصورة خاصة على المجتمعات النامية بدلاً من المجتمعات المتقدمة وخاصة على التقاليد المتخلفة، واعتبر التخطيط بهذا المعنى محاولة لإزالة العقبات في طريق التنمية.
3. ثم زاد الاهتمام في الوقت الحاضر بالتخطيط الاجتماعي لأنه أصبح يمثل ضروريات الحياة الاجتماعية، وقد تعتبر هذه المرحلة امتداداً للمرحلة الثانية، لأنّ معالجة العقبات الاجتماعية كما هو الحال في المرحلة السابقة من أجل التركيز على ضروريات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

 أنَّ أهم المحاور الذي يتناوله التخطيط الاجتماعي هي:

1. التعليم
2. الصحة.
3. الإسكان.
4. الخدمات العامة- متمثلة بالماء والكهرباء والمواصلات والهواتف والخدمات الترويحية مثل الحدائق والأندية ودور السينما والمسارح.
5. الخدمات الاجتماعية- مثل مؤسسات الرعاية الاجتماعية والخدمات الدينية والترويحية المتعلقة بالطفولة والشباب والمسنين والمرأة وغيرها.
6. **التخطيط الاقتصادي:**

 هو اسلوب تستعين به الدولة لتوجيه التنمية الاقتصادية وتنظيمها في حدود مواردها وإمكانياتها المتاحة فلا يمكن للدول النامية لمواردها وإمكانياتها المحدودة أنْ تحقق أهدافها باستخدام آلية السوق؛ بلْ يتعين عليها أن تقوم بموازنة ما لديها من إمكانيات وموارد ما تطمح إليه من أهداف وقد يعكس التخطيط الاقتصادي تدخل الدولة إذا يمثل التخطيط الاقتصاد وسيلتها في تخطيط تنمية بطريقة منظمة.

 وتقوم الفكرة الأساسية للتخطيط الاقتصادي على حسن إدارة وتسيير قطاعات الاقتصاد الوطني من قِبل الدولة وتوجيهها نحو تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. أو هو، كما يعرّفه آخرون، رسم صورة عامة لقطاعات الاقتصاد الوطني في دولة من الدول.

 ويذهب البعض إلى أن التخطيط الاقتصادي هو عبارة عن تحديد أهداف معينة، مع وضع الأساليب، والتنظيمات، والإجراءات التي تكفل تحقيق هذه الأهداف بأقل تكلفة اجتماعية ممكنة.

 أمّا المفكر وعالم الاقتصاد تشارلز بتلهايم؛ فكان له رأي آخر؛ حيث يقول: (إن التخطيط الاقتصادي هو عبارة عن عملية يمكنها أن تنظّم جميع مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتستلزم ترابطًا وتنسيقًا بين قطاعات الاقتصادي الوطني المختلفة، وهو ما يستدعي إجراء دراسة على نطاق عام وشامل؛ للتأكد من أن المجتمع سوف ينمو بصورة منتظمة ومنسقة، وبأقصى سرعة ممكنة).”.

 وعلى الرغم من الاختلاف في وجهات النظر حول وضع تعريف محدد للتخطيط الاقتصادي؛ والتي هي نابعة أصلاً من النظر إلى زاوية واحدة من زواياه، فإن الفكرة الأساسية والماهية الواضحة لهذا النوع من التخطيط هي أخذ موارد الاقتصاد الوطني في الاعتبار، حالما نعمل على وضع أهداف وخطط اقتصادية محددة.

 ويمكن القول إنّ التخطيط الاقتصادي هو الأداة والأسلوب السائد بتنظيم اقتصاديات الدول النامية، حيث يمكن لهذه الدول عن طريقه تحقيق معدلات التنمية المطلوبة بالسرعة المقررة للوصول بدخل الفرد إلى ما يحقق رخاءه وحرياته الأساسية ويضمن مشاركته في النهوض بالإنتاج القومي.

1. **التخطيط الطبيعي:**

 يؤكد هذا النوع من التخطيط على تحقيق التوازن بين الأفراد والمساحة التي يشغلونها والعمل على إعادة توزيعهم تبعاً لحالات الكثافة والتخلخل مع تحديد العوامل المؤثرة على هذا التخطيط من أجل الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبيئية.

 إنّ مثل هذا التخطيط يعدّ ضرورياً لمعظم البلدان النامية، حيث ظاهرة التكدس البشري في مناطق معينة على الأخص قرب الموارد المائية، لأنّ طبيعة اقتصاد هذه البلدان على الأغلب زراعي بالدرجة الأولى، في حين أنّ الموارد الطبيعية من وقود ومعادن قليلة الاستثمار لقلة الأيدي العاملة في مناطق توفرها وعدم الاهتمام بها إضافة إلى عدم الدراسة العلمية لهذه البلدان من حيث طبيعة الثروة الطبيعية فيها. ولا ريب أنّ تكدس السكان في المناطق الزراعية أدى إلى انخفاض انتاجية الأيدي المستخدمة في الزراعة نظراً لكثرتها، في حين إنّ إمكانات استغلال الأراضي محدودة، مما يولد هجرة من الريف إلى المدن، لكون نمو سكان الريف أكثر من إمكانات استغلال الراضي الزراعية نفسها إضافة إلى الزيادة في سكان الريف وعدم توفر الخدمات وجاذبية المدينة، أنْ اصبحت هجرة متزايدة صاحبها بطالة مقنعة في المدن بشكل ملحوظ.

 ولهذا لابد من اربط بين التخطيط الطبيعي والتخطيط الاقتصادي الذي يهدف إلى دراسة مساعي الإنسان الرامية إلى توفير ضروريات العيش له الخدمات لمجتمعه مع اختيار أفضل الوسائل التي تقوده إلى زيادة الانتاج باعتباره هدف اجتماعي.

1. **التخطيط البنائي والتخطيط الوظيفي:**

 يقصد بالتخطيط البنائي مجموعة الإجراءات التي قد تتخذ بقصد إحداث تغيرات في البيناء الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في المجتمع، وإقامة أوضاع جديدة تنطلق بأساس من الفلسفة الاجتماعية للنظام الاجتماعي والاقتصادي للدولة، ولا يقتصر هذا النوع من التخطيط على مجرد الإصلاح والترميم في البناء القائم وإنما يتعدى ذلك إلى إحداث التغيير الجذري في بناء المجتمع وظواهره ونظمه.

 ويحتاج هذا النوع من التخطيط إلى إصدار قوانين لها طابع سياسي واقتصادي ومن ابرز الأمثلة على هذا النوع من التخطيط ما جرى في الاتحاد السوفيتي السابق عندما استهدف التخطيط تحويل المجتمع الروسي اعتباراً من عام 1928 إلى مجتمع اشتراكي، أو بعض الدول النامية عندما استهدف التخطيط في بعض منها لتحويل المجتمع نحو النظام الاشتراكي.

**التخطيط الوظيفي:**

 ويقوم هذا النوع من التخطيط على إحداث تغيير في الوظائف التي يؤديها النظام، معتمداً على مبدأ التطور البطيء والإصلاح التجريبي دون إحداث تغيير جذري في البناء الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع أو في بعض منطلقاته الفلسفية والأيديولوجية، ومن أمثلة هذا التخطيط ما تمَّ في فرنسا وهولندا وبلجيكا بعد الحرب العامية الثانية فالتخطيط جرى في إطار مذهب الحرية الاقتصادية وفي نطاق النظام الاشتراكي.

 أماّ الدول النامية فتحتاج في تخطيطها إلى الأخذ بمبدأ التخطيط البنائي لِما تعانيه من مشكلات التخلف الشامل لاقتصاداتها المشوهة الناجمة عن الاستعمار لبلدانها وعدم توفر الهياكل الأساسية للانطلاق الاقتصادي لعدم توفر رؤوس الأموال والخبرة الفنية أو الإدارية.

1. **التخطيط الكلي والتخطيط الجزئي:**

 وهو التخطيط الذي يتم على مستوى المجتمع بكل انشطته وقطاعاته، وهذا النوع من التخطيط يحتاج إلى متطلبات وبيانات متعددة لأغلب جوانب الحياة ويجب أن تعبأ جميع الموارد التي يملكها المجتمع من الموارد السلعية والبشرية والمالية لخدمة هذا التخطيط.

 ويتسم التخطيط في الدول الاشتراكية بهذا النوع من التخطيط ذو النظرة الشمولية للمجتمع ومشكلاته واحتياجاته وإمكاناته، وهنا يقوم التخطيط على أساس ديمقراطي، فعلى الرغم من مركزية القرارات إلاَّ أنّ هناك حوار مستمر بين هيئة التخطيط ومؤسسات التنفيذ والتنظيمات السياسية وجماهير الشعب من أجل إصدار مركزية الخطة معبرة عن واقع المجتمع وامكاناته واحتياجاته.

**التخطيط الجزئي:**

 إنّ التخطيط الكلي كما ذكرنا يحتاج إلى متطلبات وبيانات قد لا تكون متوفرة على الأغلب لذلك تبدأ الدولة في اعتماد التخطيط الجزئي، والتخطيط الجزئي يتم على مستوى المشروع أو المشروعات الرئيسة أو مستوى القطاع أو على شكل برامج اقليمية.

 فالتخطيط على مستوى المشروعات تقوم الدولة باختيار مشروع ترى فيه أهمية كبيرة ويؤثر على قطاعات كبيرة من الاقتصاد القومي وبعد نجاح هذا المستوى تبدأ بالتخطيط القطاعي أو التخطيط الإقليمي ومن ثم التخطيط القومي أو الكلي بعد أنْ تكون قد استفادت من تجاربها التخطيطية على مستوى المشروعات والقطاعات والأقاليم وحصلت على المعلومات الكافية التي تؤهلها للقيام بالتخطيط القومي أو الكلي، مثال ذلك حلة مصر بعد ثورة 1952 حيث بدأت باختيار مشروع السد العالي الذي وجدت فيه أهمية كبيرة وتأثير على بقية القطاعات الزراعية والصناعيةـ ولم تبدأ في التخطيط القومي الشامل إلاَّ في عام 1960.

 أمَّا بالنسبة للتخطيط القطاعي الذي هو جانب من التخطيط الجزئي فإنه يشمل مستوى قطاع معين، مثل قطاع الزراعة، والفرق بين التخطيط القطاعي والتخطيط على مستوى المشروعات فإنَّ الأول (القطاعي) يشمل المشروعات داخل القطاع نفسه، في حين الثاني (مستوى المشروعات) فيشمل مشروعات رئيسة متفرقة داخل قطاعات مختلفة.

 أمّا بالسبة للبرامج الإقليمية فهي تتم بتحديد الأهداف وتعيين الوسائل اللازمة خلال فترة معينة في اقليم معين.

1. **التخطيط المركزي والتخطيط اللامركزي:**

 يقصد بالتخطيط المركزي وجود سلطة مركزية تتخذ القرارات المتعلقة بالتخطيط، وهذه القرارات المركزية لا تعني قيام الدولة باتخاذ جميع القرارات وإلغاء حرية الهيئات الأخرى فهناك مشكلات كثيرة يترك أمرها إلى جهات محلية مختلفة إضافة إلى أمكانية استشارتها منذ البدء بعملية التخطيط، فالمركزية هنا عي اتخاذ القرارات المركزية وإصدار الخطة المركزية وكل ما يتعلق بسبل تنفيذها ومتابعتها من قبل الهيئة المركزية للتخطيط.

 فالتخطيط المركزي يؤدي إلى:

* عدم تصادق الخطط.
* يغطي البلاد بأكملها.
* يضمن عدم حرمان الأفراد من مزايا التخطيط المركزي الذي ينظر إلى الوطن كله كوحدة واحدة.
* يعالج المشكلات العامة.
* يتناول مشروعات وبرامج ضخمة لا تقوى عليها الأجهزة المحلية مثل مشروعات الصناعات الثقيلة أو مشروعات مد السكك الحديدية.

**التخطيط اللامركزي:**

 وفي هذا النوع من التخطيط تكون سلطة اتخاذ القرارا في يد أجهزة التنفيذ ولبيس مركزية كما هو الحال في التخطيط المركزي.

 وهناك بعض السلبيات التي تسجل على هذا النوع من التخطيط منها:

* تبديد موارد المجتمع نتيجة الأخطاء التي تقع فيها المنظمات.
* عدم ضمان تنفيذ الخطة نظراً لأنّ كل مشروع حر في تحديد متطلبات كميات الانتاج تبعاً للمتغيرات السوقية.
* طول فترة الإجراءات التخطيطية.
* عدم إمكانية دراسة المشروعات بصورة جيدة نظراً لضخامة حجم العمل التخطيطي.

 ويعتبر الفرق بين المركزية و اللامركزية هو أحد المواضيع الساخنة في هذه الأيام. فبعض الأفراد يعتقدون أنّ المركزية أفضل بينما يؤيد البعض الأخر اللامركزية. و في العصور القديمة، اعتاد الناس على ادارة منظمتهم بطريقة مركزية، ولكن الآن تم تغيير السيناريو تماماً بسبب ارتفاع المنافسة حيث يتطلب اتخاذ القرار السريع، وبالتالي اختار العديد من المنظمات اللامركزية.
 وفي الوقت الراهن، فإن معظم المنظمات مجهزة بكلتا السمتين، نظرًا لأن المركزية المطلقة أو اللامركزية غير محتملين. فالمركزية التامة في منظمة غير عملية لأنها تمثل أن كل قرار من المنظمة يتم اتخاذه من قبل القيادة العليا. ومن ناحية أخرى، فإن اللامركزية الكاملة هي مؤشر على عدم السيطرة على أنشطة المرؤوسين. لذلك، ينبغي الحفاظ على التوازن بينهما.

1. **التخطيط الاشتراكي والتخطيط التأشيري:**

 يقصد به ذلك النوع من التخطيط الملزم حيث تتولى الدولة في هذا التخطيط مسألتين أساسيتين وهما:

* وضع الخطط.
* إلزام جميع المؤسسات والتنظيمات بضرورة تنفيذ هذه الخطط ومراقبة تنفيذها.

 ويحدد بعض الباحثين بعض الشروط الواجب توفرها ليكون التخطيط اشتراكي وهي/

* خلو المجتمع من الطبقة الطفيلية المستغلة وهم طبقة أصحاب رؤوس الأموال الذين يسيطرون على البناء السياسي داخل الدولة اعتماداً على سيطرتهم الاقتصادية وهم قادرون خلال هذه السيطرة من نوجيه حركة المجتمع بما يخدم مصالحهم.
* امتلاك الشعب لوسائل الانتاج.
* المشاركة الشعبية الإيجابية في بناء الخطة وتنفيذها ومتابعتها.

 أمّا المتطلبات الأساسية لإعداد الخطة حتى يتوفر لها النجاح فهي:

* وجود البيانات والمعلومات الكافية وبالنوعية المطلوبة لبناء الخطة.
* وجود أجهزة على درجة عالية من الكفاءة لتحصيل تلك المعلومات والبيانات.
* وجود جهاز قادر على اتخاذ القرارات التخطيطية منذ لحظة بناء الخطة مروراً بمتابعتها وتقويمها.

**التخطيط الـتأشيري:**

 وهذا النوع من التخطيط هو السائد في الاقتصاد الرأسمالي حيث يتميز هذا الاقتصاد بوجود سوق العمل وانفصال العمال عن وسائل الانتاج واستحواذ طبقة اجتماعية محدودة العدد من طبقة الرأسماليين على وسائل الانتاج وهي التي تستغل وسائب الانتاج بيدها.

 ويطلق على هذا النوع من التخطيط بالبرمجة الرأسمالية أو التخطيط التأشيري الذي لا يستطيع أنْ يعدل جوهريا في ظروف الانتاج والتوزيع لأنها لا تمس علاقات الانتاج.

 إنَّ التخطيط التأشيري اتبعته دول مثل فرنسا فحددت بموجبه الأهداف القومية، ثم وضعت المؤشرات إلى ما ينبغي اتخاذه لتحقيقها تاركة للمؤسسات المستغلة حرية التصرف والمبادرة التلقائية. وهناك نع آخر من هذا التخطيط يمكن تسميته بالتخطيط التشجيعي أو التحفيزي الذي تكتفي فيه الدولة إلى بعض أساليب الثواب والعقاب عن طريق الضرائب من أجل تحقيق مرامي الخطة وأهدافها. وهذا النوع من التخطيط سائد في الولايات المتحدة الأمريكية.

1. **التخطيط المادي والتخطيط المالي:**

 بقصد بالتخطيط المادي حصر كافة الإمكانيات المادية والطبيعية والبشرية في سبيل تحقيق أهداف الخطة، ويقصد بالتخطيط المالي تدبير الأموال اللازمة لتنفيذ الخطة من مصادرها المختلفة.

 إنَّ تكامل أي خطة لا بدّ من حصر كافة الإمكانيات المادية والمالي والبشرية وتحقيق المواءمة بينها وبين الأهداف حسب نظام الأولويات. لهذا لا بدّ أنْ تتوفر ثلاثة أنواع من الخطط من أجل نظام التخطيط وهي:

* خطة سلعية تشمل القرارات الإنتاجية والقرارات الاستثمارية.
* خطة مالية تشمل القرارات المالية.
* خطة بشرية تشمل كيفية توفير الملاكات البشرية الفنية والمدربة.
1. **التخطيط طويل المدى- متوسط المدى- وقصير المدى:**

 لا بدّ من وجود أنواع متعددة من الخطط في نظام التخطيط، وهي ليست منفصلة ولكنها مترابطة وتربطها علاقات محددة، حيث نجد أنّ الخطط طويلة الأجل تحتوي على الأهداف العامة للدولة، ثم نجد تلك الأهداف أكثر تفصيلاً من الخطط متوسطة الاجل بينما تتخذ شكل قرارات في الخطط قصيرة الأجل.

 والخطط طويلة الأجل تمتد لفترة أكثر من 10 سنوات ولا تزيد على 20 سنة **و تتميز هذه الخطط بأنها تحدد الأهداف الرئيسية من دون الدخول في الأهداف التفصيلية أو وسائل التنفيذ وهي الخطط التي يعتمد عليها التخطيط الشامل لمرونتها. و يعتبر التخطيط الطويل المدى عملية شاقة و ذلك لصعوبة التنبؤ بما قد يحدث نتيجة التغيرات و ردود أفعال تلك التغيرات.**

 أمّا بالنسبة للخطط متوسطة الأجل فتقع بين 1- 5 سنوات، أي لا يقل عن سنة ولا يزيد عن خمسة. وهذه الفترة لا تعتبر من الفترات الزمنية الطويلة ولا من الفترات الزمنية القصيرة. وهنا تحدد الاتجاهات العامة بصورة أكثر تفصيلاً وتتضمن برنامجاً لمختلف الهيئات والوحدات التي توكل لها مهمة التغير الاجتماعي والاقتصادي، ونجد في هذه الخطط درجة الالتزام عالية بالنسبة للأفراد والهيئات من الخطط طويلة الأجل.

وهذا النوع من التخطيط يهتم بالخطط التي تقوم بتغطية فترات زمنية لا تزيد عن السنة، فهي عبارة عن أجزاء من خطة متوسطة المدى. ومن الأمثلة عليها [الخطة المالية](https://e3arabi.com/%D9%85%D8%A7%D9%84-%D9%88%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84/%D8%A3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%B9-%D8%AE%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84/) التي لها علاقة بالموازنة، أو البرامج السنوية..

**الموضوع الثالث- مستويات التخطيط:**

 تختلف مستويات التخطيط بحسب الهدف الذي توحي إليه الخطة وهناك مستويات عدة للتخطيط أهمها:

1. التخطيط العالمي (حيث توجد منظمات متخصصة تابعة للأمم المتحدة تقوم بهذا النوع من التخطيط منها البنك الدولي للإنشاء والتعمير، صندوق النقد الدولي، منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة، منظمة العمل الدواية، منظمة الصحة العالمية... وغيرها.
2. التخطيط في المستوى القومي.
3. التخطيط في المستوى الإقليمي.
4. التخطيط في المستوى المحلي.
5. التخطيط في مستوى الصناعة.
6. التخطيط في مستوى الزراعة.

 ومع أهمية هذه المستويات من التخطيط سنركز على التخيط القومي والإقليمي والمحلي وهي الأنواع السائدة حالياً على مستوى الدولة الواحدة بالرغم من ارتباطها بمستويات دولية أخرى عن طريق منظمات الأمم المتحدة.

**أولاً- التخطيط في المستوى القومي:**

 يعدّ التخطيط القومي تخطيطاً مركزياً تخضع له جميع قطاعات المجتمع/ وتميزت الدول الاشتراكية بمركزية التخطيط بينما الدول الرأسمالية احجمت عنه لاعتبارات أيديولوجية، ومع هذا فقط تبين فيما بعد للدول الرأسمالية أهمية الأخذ بالتخطيط بشكل أو أخر وحسب طبيعة الدل التي اتبعته.

 إنَّ فائدة التخطيط القومي يتعدى فائدة التخطيط على المستوى الإقليمي ولاسيما عندما تتشابك المصالح فيكون الأخذ بالمستوى الإقليمي أو المحلي قليل الجدوى، إضافة إلى أنّ القطر الواحد يضم على الغالب أنماط ثقافية واجتماعية واقتصادية واجتماعية، ولهذا في ظل التخطيط القومي يساعد على بناء وحدة متكاملة يضم جميع القطاعات الإقليمية والمحاية.

**أسباب الأخذ بالتخطيط القومي:**

إنّ أسباب الأخذ بالتخطيط القومي على مستوى الدولة يرجع إلى:

1. إمكان التنسيق بين كافة الخطط دون تعارض بين الهيئات المهيمنة على التنفيذ سواء فيما يخص مواعيد التنفيذ أو إجراءاتها.
2. يعدّ الوطن وحدة سياسية واقتصادية واحدة، وقيام التخطيط لاعتبارات محلية أو إقليمية فقط يحرم إجزاء الوطن الأخرى من مزايا التخطيط.
3. يستطيع التخطيط القومي مواجهة المشكلات ذات الجذور العميقة المتشعبة في أقاليم المجتمع ووحداته المحلية، مثلاً ظاهرة البطالة في المجتمع سواء كانت موسمية أو الناشئة عن أزمات قومية أو عالمية فلا يمكن مواجهتها إلاّ عن طريق التخطيط القومي حيث تتظافر جميع أجهزة الدولة لمواجهتها، وقد يستلزم الأمر التعاون العالمي لتخفيف حدتها.
4. يهدف التخطيط القومي إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق التصنيع واستخدام الأساليب الفنية وتوفير الخدمات الاجتماعية المختلفة التي لا يمكن توفيرها بصورة شاملة ومتكاملة إلاّ في ظل هذا النوع من التخطيط.

**متطلبات التخطيط القومي:**

 هناك عدة متطلبات لهذا النوع من التخطيط ينبغي نوافرها وهي:

1. قيام هيئة التخطيط بتوزيع اجمالي الاستثمارات في المستويين الآتيين:
2. المستوى القطاعي: ويعني ذلك تقسيم الاستثمارات على مختلف القطاعات المتضمنة في الخطة القومية.
3. المستوى الجغرافي: ويعني تقسيم المشروعات على مختلف المناطق اﻹدارية داخل الدولة.
4. توفير أجهزة فنية للدراسة والبحث ووضع مقترحات المشروعات على مختلف المستويات.
5. العمل الجماعي المشترك والذي يساهم فيها العديد من المنظمات والهيئات والمؤسسات في المجتمع من أجل أنّ تكون الخطة شاملة.
6. الإشراف على التنفيذ ومتابعته وتقييم النتائج، وعملية التقييم والمتابعة تتطلب هي الأخرى مهارات ودراية فنية وإدارية مما يلزم تعليم وتأهيل هذه القوى من أجل تحقيق متطلبات التخطيط القومي.

**ثانياً- التخطيط الإقليمي:**

مفهوم الإقليم:

 هناك تعريف عديدة للإقليم ضمن إطار التخطيط اقليمي وأـهمها:

* أنه مساحة من الأرض تتوفي فيها صفات معينة تجعل من السهولة تمييزها عن المناطق الأخرى.
* إنه عبارة عن منطقة ذلا تراكيب اقتصادية واجتماعية وجغرافية معينة.
* إنه عبارة عن عدة عوامل طبيعية وبشرية تتفاعل على مساحة معينة بصورة تميزها عن الأقاليم الأخرى.

**المواصفات العامة للإقليم:**

1. أنْ الاقليم هو جزء من سطح الارض له مساحة ولكن دون شروط لتحديد مساحة هذه الاراضي وبالتالي لا يشترط فيه الشكل المساحي فقد يكون منتظما –اي مربعا أو مستطيلاً أو دائريا وقد يكون شكلة غير نظامي وقد يكون حيزاً أو كبيراً حيث يحدد بمدلولات خصائصه.
2. أنْ تتوفر في الاقليم خاصية جغرافية او اكثر تميزه عن غيرة من الاجزاء الاخرى المحيطة به او حتى البعيدة عنه
3. يشترط في الاقليم التناسق او التشابه بين اجزائه لتجعل منه اقليما سهلياً أو جبلياً أو حاراً او ممطراً.
4. أنْ يكون في الاقليم الحد الادنى من السكان القادرين على استثمار الثروات الطبيعية والبشرية إلى مستوى حاجته على الاقل .
5. هناك تفاهم وتناسق بشري بين مختلف الانتماءات البشرية لكل اقليم.
6. لابد من وجود حدود للإقليم ويمكن تمثيلها بحدود ادارية فيجب أنْ تأتي الحدود الادارية باقل التأثيرات السلبية التي يمكن أنْ تواجه حركة السكان العامة ونشاطاتهم المختلفة ومشكلات حياتهم اليومية، وأنْ تكون حدود الاقليم متناغمة مع الظواهر الطبيعية لتحديد أرض ذلك الاقليم.
7. أنْ يكون للإقليم بؤرة مركزية تمثل اكبر تجمع لسكان الاقليم تساهم وبشكل فعال للاستجابة لمتطلبات السكان المختلفة من خدمات ادارية وتنظيمية مادية.
8. أنْ تتوفر في أحد الاقاليم أو بعضها قدرات ذاتية تجعل الاقليم في موقع يؤهله في التحكم في الاقاليم الاخرى المجاورة له وحتى البعيدة عنه.

**مفهوم التخطيط الإقليمي:**

 إنَّ مصطلح التخطيط الاقليمي يظم مصطلحين هما التخطيط والاقليم وهنا نرى بأنَّ التخطيط الاقليمي هو دراسة الموارد الطبيعية والبشرية سواء المستغلة منها ام غير المستغلة في رقعة جغرافية محددة من الأرض لمعرفة امكانات هذا الاقليم وموارده المتاحة واستغلالها خلال فترة زمنية محددة لتحقيق اهداف معينه تهدف اساسا الى النهوض بالإقليم وإنعاشه.

 ويرى البعض بأنّ التخطيط الإقليمي يتضمن مجموعة من الإجراءات لحل عدد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الإقليم ضمن فترة زمنية محددة.

**مبررات الاخذ بأسلوب التخطيط الاقليمي**

1. تخلف بعض الاقاليم وماله من أثر بتعطيل التنمية القومية، أي بمعنى تخلف أحد الاقاليم يعني بطء عملية التنمية القومية بأسرها لذا يجب الاهتمام بجميع الاقاليم.
2. تنمية وتطوير اقليم جديد وما يتطلبه من اهتمام كبير في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واحتياجات القوى البشرية المدربة والذي يتطلب خطة اقليمية متكاملة.
3. اقامة صناعة جديدة في اقليم معين وما يتطلبه من احتياجات هائلة في الجوانب العمرانية والبشرية والذي يتطلب تخطيطاً على مستوى الاقليم لغرض التكامل بين الانشطة القطاعية.
4. تحقيق النمو المتكافئ (المتوازن) بين مختلف قطاعات الاقتصاد القومي.
5. نشر الوعي التخطيطي على المستوى الاقليمي والمحلي وماله دور في دعم مسيرة الخطة القومية.
6. تحقيق اللامركزية الاقتصادية على المستوى القومي لغرض توزيع المشاريع الصناعية الجديدة على اقاليم اخرى غير الاقاليم المركزية.
7. مشاركة المواطنين بصورة اكثر فاعلية في تحقيق اهداف الخطة الاقليمية.
8. اعادة توزيع السكان بشكل متوازن مع امكانات كل اقليم.
9. تحديد نماذج التنمية المكانية الاكثر ملائمة لواقع الاقليم.

10-إنَّ عملية التخطيط الكفؤة على مستوى المراكز الحضرية في اي مكان يتطلب مستوى أعلى للتخطيط المكاني يتمثل بالتخطيط الاقليمي.

**أهداف التخطيط الإقليمي:**

1. احداث حالة من التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين الاقاليم ضمن ستراتيجية واهداف التخطيط القومي الشامل.
2. خلق فرص عمل وتقليل الهجرة خارج الاقليم من خلال اقامة المشاريع الصناعية والخدمية والسياحية وهذه المشاريع تحتاج الى الايدي العاملة
3. توفير اكبر قدر ممكن من الخدمات الاجتماعية العامة للإقليم كالخدمات التعليمية والصحية والاسكان والنقل.
4. تحقيق الاستثمار الامثل للموارد الاقليمية المتاحة حيث ان التنمية الاقليمية لا تأتي الا من خلال استغلال موارده المتاحة بشكل امثل وكفاءة عالية.
5. النهوض بالبيئات المحلية صناعيا وزراعيا ، فالإقليم يشمل عدد من المناطق الحضرية والريفية وان تنمية هذه المناطق يتم من خلال توفير الخدمات التي يفتقر لها الاقليم وتطوير كفاءة الموجود منها وزيادة مهارة وتدريب السكان المحليين.
6. رفع مستوى الدخل الفردي والاقليمي من خلال اقامة المشاريع الصناعية والزراعية لان الافتقار لهذه المشاريع يؤدي الى انخفاض دخل الفرد ومن ثم انخفاض المستوى المعيشي والصحي والتعليمي لجميع السكان مما يدفعهم الى الهجرة الى اقاليم اخرى تتوفر فيها ظرف عمل افضل.
7. توجيه النشاطات الاقتصادية بشكل متوازن وليس بشكل عشوائي مثل تركز السكان في المناطق الحضرية التي تعاني من الازدحام، او تركز المشاريع الاقتصادية في منطقة دون اخرى.
8. تدريب وتأهيل المجتمعات المحلية لخلق او زيادة مستوى المهارات الفردية وكفاءة الاداء التي تساعد على تعزيز مساهمة السكان في مجمل الانشطة في الاقليم.
9. ان تحقيق التنمية القومية مرتبط بتحقيق التنمية الاقليمية كونها تزيد من معدلات النمو الاقتصادي .

**التخطيط الإقليمي في الدول المختلفة:**

1. في الأنظمة الرأسمالية:

 ينحصر دور التخطيط الإقليمي بشكل أساس في معالجة مشكلات معينة في بعض الأقاليم أو تطوير أنشطة معينة فيها تهدف إلى تحفيز النشاط الخاص للتوجه في الاستثمار في مناطق معينة. ولا ريب أنّ هذه الإجراءات علاجية لجزء من المشكلات الناجمة عن البطالة الكساد الاقتصادي الذي تعاني منها هذه الأنظمة كمحاولة لتحقيق توازن نسبي بين أجزاء أقاليم دون النظر إليه نظرة شاملة وجذرية.

1. في الانظمة الاشتراكية:

 يمتاز التخطيط الإقليمي بالشمولية وضمن سياقات وأساليب معينة تتفق وطبيعة النظام الذي ينظر إلى مثل هذا التخطيط كوسيلة للاستغلال الأمثل للموارد وتحقيق التوازن الكفوء في مستويات التنمية بين مناطق البلد الواحد بشكل يحقق الهدف الإنساني ويحقق مبدأ العدالة في توزيع ثمار التنمية بين مناطق البلد.

**ثالثاً- التخطيط على المستوى المحلي:**

 يقصد به ممارسة النشاط التخطيطي على مستوى وحدة إدارية صغرى أو على مستوى جزء من وحدة إدارية كالقرية أو حي في المدينة، ويتضمن التخطيط هنا مثلاً إمداد الحي بشبكة الكهرباء أو إنشاء الطرق والجسور، أو تحسين البيئة من نظافة وإدارة مخلفات واهتما بالحدائق والمتنزهات أو برامج الأمن والإطفاء أو تدعيم المرأة والخدمات الصحية والتعليمية.. الخ.

 ويمكن إيجاز صفات ومزايا هذا المستوى من التخطيط على النحو الآتي:

1. يضع هذا النوع من التخطيط في الاعتبار العادات والتقاليد والآداب الشعبية، ولهذا فخططه تتميز بالواقعية .
2. يمكن إثارة الوعي التخطيطي بسهولة لدى سكان هذه المناطق باستغلال عاطفة الولاء للبيئة الاجتماعية.
3. إمكان استغلال الموارد المادية والفنية بالمجتمع المحلي وكذلك اكتشاف أصحاب المواهب أو الاستعداد للعمل الجمعي.
4. يمكن الاستفادة من القادة المحليين.
5. يهتم بالحاجات بالتفاصيل الدقيقة لحاجات المجتمع المحلي وهذا الأمر يصعب تحقيق على المستوى القومي.
6. يساعد هذا النوع من التخطيط على انخفاض النفقات إلى أقصى حد نظراً لإمكانية تقديرها من قبل ابناء المجتمع المحلي من جهة وتعاونهم بصورة تطوعية في كثير من الخطوات.
7. يساعد هذا النوع من التخطيط على تدريب هذه المجتمعات على الحكم الذاتي وعلى حل مشكلاتها بنفسها لأنه يعتبر تأكيد لمبدأ اللامركزية ولأنّ الخطة في هذه الحالة تنبع من القاعدة الشعبية.
8. يتحقق نوع من الرقابة الشعبية الجدية في ظله هذا المستوى من التخطيط، فيستطيع المواطنون أنْ يباشروا الرقابة على أجهزة التخطيط والمسيطرين على التنفيذ.

 ومع هذه المزايا فأنَّ بعض النواقص ترافق هذا المستوى من التخطيط ومنها:

1. محدودية الموارد المحلية ومن ثم فلا يمكن أنْ تفي بالتزامات الخطة واحتياجاتها.
2. قد تكون الموارد كثيرة وتفيض عن حاجة المجتمع المحلي مما يستلزم اعتماد مستوى تخطيط أعم من هذا المستوى بغية استغلال هذه الموارد في تحقيق أهداف الخطة القومية.
3. قد يؤدي الصراع والتعصب الشعبي بين العائلات المتنافرة داخل المجتمع المحلي إلى عرقلة مشروعات الاصلاح التي تفتضيها الخطة ولاسيما إذا ما سيطر على تنفيذ الخطة بعض أفراد هذه العائلات.

**الموضوع الرابع- مبادئ التخطيط الاجتماعي:**

 أهم هذه المبادئ هي:

1. **الواقعية:**

 ويقصد بواقعية التخطيط وضع الخطط على أسس علمية، بحيث تعمل على دراسة التوافق للإمكانيات المتاحة للمجتمع، وتحديد الحاجات الحقيقية للمواطنين، ثمَّ العمل على تحقيق أفضل توافق ممكن بين الموارد والحاجات تبعاً لمعايير علمية دقيقة.

 وتتطلب واقعية التخطيط الاجتماعي جانبين من تقدير الموارد والحاجات الاستاتيكية والديناميكية:

**ما هو التقدير الاستاتيكي والتقدير الديناميكي؟**

 التقدير الاستاتيكي: هو تأكيد الوضع القائم في المجتمع من حيث عدد السكان والتوزيع الجغرافي لهم، وتركيبهم من حيث السن والجنس والمواليد والوفيات، ومصادر الثروة.

وأيضاً أنواع النشاط مثل الإنتاج والاستهلاك، التوفير، الاستثمار، العمالة والبطالة، العجز والمرض، الخدمات الاجتماعية، نسق التعليم والإرشاد، التسلية، الترفيه، والثقافة والفكر.

 أمّا التقدير الديناميكي: هو التوضيح ما بين هذه القطاعات المختلفة من تفاعل وترابط وتداخل، وتوضيح العوامل الفعّالة في هذه العلاقات، واتجاهات التطور فيها، ويكون ذلك بعمل دراسات واقعية من شأنها الوقوف على الموارد والحاجات الحقيقية للأفراد.

 ويواجه التخطيط الاجتماعي في البلاد النامية عوائق أساسية تتعلق بعدم إدراك الموارد الحقيقية للبلاد، بسبب الإهمال البعيد، وحصيلة للظروف القاسية التي عاشت في ظلّها تلك البلاد طوال فترات الاستعمار والتَّخلف.

1. **الشمول:**

 يقصد بهذا المبدأ وضع الخطط الشاملة التي تتناول مختلف القطاعات الوظيفية القائمة في المجتمع دون الاخلال بمبدأ التوازن الجغرافي .بمعنى آخر يشمل التخطيط جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية معاً، ولا يقتصر على مشروعات محددة مثل توسيع رقعة زراعية أو زيادة الانتاج الصناعي

 ويعتبر هذا المبدأ اهم مبادئ التخطيط للتنمية حيث يجب عند وضع الخطة ضرورة شمولها على الجوانب الاجتماعية والثقافية والصحية والترويحية والاسرية والدينية وغيرها من جوانب الحياة الاجتماعية لما فيها من ترابط وتساند وظيفي

وتطبيقا لهذا المبدأ يجب ان يكون التخطيط الاجتماعي جزءًا لا يتجزأ من التخطيط الاقتصادي والتخطيط العمراني وجميع انواع التخطيط الاخرى بل الواجب يحتم مز الجوانب الاجتماعية بكل نوع من الانواع الاخرى باعتبار ان كل هذه الانواع من التخطيط هي عبارة عن عناصر متفاعلة متكاملة

والشمول يكون :

 - شمول وظيفي: ويقصد به ان تكون الخطة شاملة لمختلف التخصصات التي لها علاقة بالخطة .

- شمول إقليمي (جغرافي): ويقصد به ان تكون الخطة شاملة لجميع اقاليم المجتمع باعتبار ان كل مجتمع محلى هو جزأ لا يتجزأء من المجتمع الكبير.

**ماذا لو لم يطبق هذا المبدأ!!**

 لاريب في اختلال النمو الاقتصادي للمناطق الجغرافية له مشكلاته كما هو الحال في بعض الدول التي حدث لها مثل هذا الاختلال مثل الذي نجده في الشمال الذي يختلف عن الجنوب أو الغرب يختلف عن الشرق في بعض الدول مثل إيطاليا أو الولايات المتحدة وغريها، حيث ترتبت مشكلات متعددة نتيجة لهذا الاختلال منها صحية وسكنية ومواصلات وهجرة، بالإضافة إلى تلك المشكلات فإنّ عدم الأخذ بمبدأ الشمول يشير إلى عدم تطبيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية التي تنشدها الدول لأبنائها حيث يجعل أبناء الوطن الواحد يعيشون في مستويات مختلفة خاصة وأنّ جميع الأفراد يخضعون إلى معدلات الضرائب نفسها والرسوم نفسها... وغيرها.

1. **مبدأ التكامل:**

 ويعني ضرورة التكامل للأنشطة المختلفة والمترابطة فلا بدّ أنْ تكن الخطة متكاملة حتى تخرج بخطة قومية للنهوض الاجتماعي والاقتصادي. فمثلاً من الناحية الصناعية إذا أراد المخطط إنشاء مصنع في منطقة ما فإنه لا ينظر فقط إلى تكامل الخطة في النشاط الاقتصادي فقط وإنما يدخل في اعتباره الترابط بين المصنع والمؤسسات الاقتصادية القائمة في المجتمع أي هناك تكامل للأنشطة المختلفة في المجتمع، وإنّ ضرورة هذ التكامل بين المؤسسات الصناعية والمؤسسات الاجتماعية الأخرى حيث تساعد على تهجئة الظروف الملائمة لنجاح العمل مع مراعاة راحة العاملين في المصنع نتيجة لهذا التكامل.

 وبهذا يمكن القول بأنَّ تكامل التخطيط لا يقوم على أساس الفصل بين الأنشطة المختلفة أو على اساس المزج الميكانيكي بين المشروعات فقط وإنما يعني المزج الكيميائي بين هذه المشروعات الصناعية والاجتماعية في مركب واحد ضمن إطار وفلسفة المجتمع.

1. **مبدأ التنسيق:**

 التنسيق من المبادئ الرئيسة للتخطيط بحيث تكون أجزاء الخطة المختلفة كلاً متكاملاً متناسقاً منطقياً ويتحقق هذا التنسيق على مستويين وهما:

* التنسيق بين الأهداف أي أهداف الخطة.
* التنسيق بين الوسائل والإجراءات للازمة لتنفيذ الخطة وإمكانية تحقيق أهدافها.

 ومن ناحية التنسيق بين أهداف الخطة نجد أنَّ كل خطة لها أهدافاً أساسية وأخرى فرعية كما أنّ لها أهدافاً استراتيجية وأخرى تكتيكية وهذا يستوجب التنسيق بين هذه الأهداف بحيث لا يكون هناك تكراراً أو تداخلاً أو تقاطعاً بين هذه الأهداف.

 أمّا بالسبة إلى التنسيق بين الوسائل والإجراءات والسياسات الازمة للتنفيذ، فالتنسيق ذروري حيث تتعدد الوسائل والإجراءات يؤدي إلى بعثرة الجهود وكثرة التكاليف والجهد فالتنسيق بين هذه الجوانب ضروري مادام هناك أهداف واحدة. مثلاً بالنسبة إلى التنمية الثقافية فهناك دور الصحف والمجلات والكتب الثقافية وهناك دور الإذاعة والتلفزيون، ودور الفنون الجميلة والمتاحف والمعارض وغيرها، فالتنسيق من حيث الأهداف والوسائل ضروري بحيث يتناول الكم والكيف في الوقت نفسه والفئات الجماهيرية التي توجه لهم هذه الوسائل إصافة لمراعاة التوقيت الزمني الملائم لكل موقف محدد.

1. **مبدأ المرونة:**

 المجتمعات في تغير مستمر، فما هو مقبول في وقت معين قد لا يكون مقبول في وقت آخر، وما يكون صالحاً في مكان ما قد لا يكون صالحاً في مكان آخر، من هنا تبرز أهمية اتصاف الخطة بالمرونة، أي لابدّ عند وضع الخطة مراعاة إمكانية التغير في مشروعات النشاط الواحد وبما لا يؤثر في الأهداف العامة لهذا النشاط.

 يتوقف نجاح تنفيذ الخطة إلى حد كبير على مقدار ما تتصف به هذه الخطة من مرونة إذ أنها تيسر التنفيذ في مراحل المختلفة، كما أنها تساعد على حل جميع [المشكلات](https://e3arabi.com/%D8%B9%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9/) والعقبات التي لم تكن في الحسبان عند وضع الخطة دون تحمل نفقات غير ضرورية، لغرض الاستمرار في التحرك نحو هدف محدد رغم التغير في الظروف المحيطة، ومعنى ذلك أن يكون في خطة كل مشروع أو برنامج ما يكفي من البدائل، التي يمكن بها مواجهة تلك الظروف الطارئة باعتبار أن [التخطيط](https://e3arabi.com/health/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B8%D9%8A%D9%81%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF%D8%AE%D9%84-%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%B3%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AE%D8%B7%D9%8A/) يقوم على أساس من التنبؤ بالظروف المستقبلية.

1. **مبدأ الإلزام:**

 الخطة برنامج عمل تلتزم به كافة الوحدات الإنتاجية على مستوى التخطيط القومي وكافة الأفراد في المجتمع على المستويات، وبدون الإلزام لا يمكن توفير حد أدنى من تنفيذ الخطة. وعدّ الإلزام صفة من صفات التخطيط المركزي والذي يختلف عن التخطيط التأشيري حيث يؤكد التأشيري على وضع مؤشرات عامة تعتبر دليل عمل وهداية للقطاع الخاص في تقريره لسياسته دون إلزامه بالتباع سياسة معينة، وقد جرى العرف في الدول التي تأخذ بالتخطيط الشامل أنْ يصدر بالخطة تشريع يضفي عليها صفة الإلزام.

1. **المركزية (مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ):**

 ويعني مركزية التخطيط أنْ يقوم الجهاز المركزي للتخطيط في اتخاذ القرارات الأساسية في وضع الخطة أمّا فيما يتعلق بالتنفيذ فيترك مجال كبير للوحدات الانتاجية ويتسع نطاق الحرية الممنوحة لها في التصرف ولا يعني هذا المبدأ عدم إشراك الوحدات الإنتاجية في صياغة واتخاذ القرار التخطيطي، إلاَ أنّ سلطة اتخاذ القرار النهائي يكمن في يد السلطة المركزية للتخطيط. والسبب في ذلك يرجع إلى أنّ السلطة المركزية للتخطيط هي التي بإمكانها أنْ توفر الحقائق والصورة العامة للاقتصاد القومي ككل في حين لا يتوافر ذبك للمستويات الأخرى.

 وفي الدول النامية والتي هي في بداية عملية التنمية يجب أنْ تزداد فيها درجة المركزية في اتخاذ القرارات نظراً لعدم توفير الخبرات والقدرات الإدارية على جميع المستويات لاتخاذ القرار التخطيطي بل والمؤمنة بعملية التخطيط بصورة عامة ولا يعني المركزية فيها عدم إلزام الوحدات الانتاجية في صياغة القرار، بل على العكس بضمان واقعية وتناسق الخطة يجب اشراك هذه الحدات في العديد من الجوانب غير أنّ المسائل الأساسية نثب تحديد الأهداف ووضع الأولويات والصرف ..الخ لابدّ أنْ تبقى في حوزة السلطة المركزية.

1. **مبدأ الاستمرار:**

 من أهم المبادئ الأساسية في التخطيط هو مبدأ الاستمرار والتجدد ويمكن أن تعبر هذه الاستمرارية عن نفسها باتجاهين هما:

الأول- عند رسم الخطة سواء قصيرة الأمد أم طويلة فلابد أنْ يكون هناك استمرارية للخطط، بحيث تكون كل خطة مكملة للأخرى ومؤكدة على درجة نمو آخر، حتى تسير عجلة المجتمع إلى الأمام. وهذا أهم هدف من أهداف التخطيط فالمجتمعات لا تقف عند وضع معين وإنما هي في تغير مستمر، وهذا التغير يستلزم استمرار الخطة واستمرارا الهدف حتى لا يجمد المجتمع أو يتخلف.

الثاني- يمكن أن تعبر الاستمرارية بمعنى آخر، وهي أنّ الخطة نفسها تتميز بالاستمرارية أي أنْ مرحلة التنفيذ هي استمرار لمرحلة الإعداد للخطة، ثم يلي مرحلة التنفيذ مرحلة تقييم الخطة ومتابعتها فالعملية التخطيطية عملية مستمرة تنظر إلى عنصر الزمن على أنه عامل مستمر ويتحقق هذا الاستمرار بوجود خطط تتفوت إطاراتها الزمنية فهناك خطة طويلة يوضع في إطارها خطط متوسطة الأمد وهذ الأخيرة توضع في إطار كل منها خطط قصيرة الأمد، كما إنه عند بدء تنفيذ الخطة الأولى يجب التفكير في بذور الخطة التالية.

**الموضوع الخامس- مراحل التخطيط الاجتماعي**

اختلف الباحثون في تحديد مراحل إعداد الخطة، فبعضهم يضعها بسبع مراحل هناك من يوجزها بأقل من ذلك، ولكن مهما تعددت هذه المراحل تبقى هناك مراحل مهمة وهي:

1. **إعداد الخطة:**

 يرى بعض المفكرين إنّ الإعداد للتخطيط مرحلة سابقة لعملية التخطيط نفسها، ولكم تعتبر هذه المرحلة جوهرية في صلب العملية التخطيطيةـ بل أنّ جوانب كثيرة من القصور الذي قد يظهر عند التنفيذ يرجع إلى نقص في مرحلة الإعداد لأغفال بعض الاعتبارات المهمة في هذه المرحلة.

 ويتطلب إعداد الخطة ما يلي:

* دراسة وتحليل الواقع الحالي لمعرفة مدى مواكبتها للأهداف العامة.
* تحديد أهداف معينة للخطة على ضوء الدراسات السابقة والتوسعات المستقبلية.

 بالنسبة غلى دراسة الواقع وتحليله وهي مرحلة جمع البيانات الأساسية لأي جهاز تخطيط التي لا بعدّ أنْ يتوافر لديها قدر كافٍ من الإلمام بالجوانب المختلفة عن أحوال المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يمكن على ضوئها صياغة الأهداف العامة للخطة.

 ويمكن الاعتماد في هذه المرحلة على السجلات الإحصائية أو القيام بالدراسات والبحوث الاجتماعية من أدل التوصل إلى بعض المعلومات التي لا تكون واضحة أو كافية في السجلات.

 إنّ أهم الإحصاءات الضرورية في هذه المرحلة هي:

* إحصاءات السكان- عن العمر والنوع والحالة المدنية والعلمية... الخ.
* إحصاءات المواليد والوفيات.
* إحصاءات القوة العاملة.
* إحصاءات الصحية.
* إحصاءات التعليم.
* إحصاءات الخدمات الاجتماعية.

 وتوفر مثل هذه الإحصاءات وغيرها يمكن أن تعطي صورة صادقة عن أوضاع المجتمع والتعرف على احتياجاته والتي على ضوء\ئها يمكن تحديد الأهداف العامة لعملية التخطيط.

 أمّا بالنسبة إلى مرحلة تحديد أهداف الخطة: لا بدّ أنْ يراعي في حالة وضع أهداف الخطة، الأهداف العامة المحددة في السياسة الاجتماعية أو الدستور التي تتبناها الدولة حيث يمكن ترجمة هذه الأهداف إلى أهداف تفصيلية جزئية.

1. **تصميم الخطة:**

 من الممكن وضع الخطة بأسلوبين:

الأول- وضع الخطة من القمة إلى المستويات المحلية:

 أي عندما توضع الخطط على المستوى المركزي بدون الرجوع إلى القاعدة حيث توضع بعد ذلك نوع من الخطط الإقليمية لتقرها تلك المستويات المختلفة، ولا ريب في أن التركيز على هذا النمط بدون الرجوع إلى القاعدة سيبعدنا عن توفير الأسس الضرورية للتخطيط بإطار من الشمول والتكامل لأن مبدأ الواقعية والشمول والتكامل والمرونة لا بدّ أن يتعثر، ولهذا تكون الإصلاحات من فوق وقد لا تمتد إلى الجذر.

الثاني- توضع الخطة من القاعدة فصاعدا إلى أجهزة التخطيط، أي إن عملية التخطيط تسير في سلسلة من الحلقات تبدأ من القرية ومؤسساتها ومنظماتها المختلفة وصولاً إلى الوزارات المختصة عبر الحلقات المتعددة وتعمل الوزارة آنذاك ترتيبها حسب أهميتها وترسل إلى أجهزة التخطيط التي تقوم بدور التنسيق والمرونة لتقدمها ‘لى الهيأة السياسية.

 وعند تصميم الخطة لابدّ من مراعاة بعض الأسس:

1. تحديد الاعتبارات التي تتحكم في تصميم الخطة وهي:
* تحديد قطاع الخدمات وقطاع الإنتاج والانشطة لكل منهما لأن التخطيط الشامل هو الذي يجمع بين القطاعين وبقودنا إلى التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية.
* تقدير حجم الطلب- لا بد من أن يكون بيان تنبؤي عن حجم الطلب النهائي على كل من الاستهلاك والاستثمار ومقدار الزيادة بين سنة الأساس (السنة التي تسبق سنوات الخطة) وسنوات الخطة المختلفة.
* العنصر البشري: وتعني يجب أن يكون لدى المخطط معلومات كافية عن العاملين ومستوى كفايتهم وتدريبهم.
* رأس المال- أي الأموال اللازمة لتنفيذ المشروعات المقترحة.
1. تحديد المجال الزمني للتنفيذ- أي تحديد الفترة الزمنية لتحقيق الأهداف الرئيسة للخطة.
2. تحديد القطاعات التي تتناولها الخطة- مثلاً التركيز على مشروعات الزراعة أو مشروعات الري ومشروعات الصناعة والنقل والاسكان والخدمات وغيرها.
3. تحدي المستوى الذي يتم التخطيط في حدوده أي لابد من المخطط أن يفرق بين المشروعات المحلية أو الإقليمية أو القومية.
4. تنفيذ الخطة:

 إنّ الخطة عادة لا تنجز نفسها بنفسها، وإنما يتوجب القيام بتنفيذها، وإذا كان التخطيط عملية صعبة، فإنّ تنفيذ الخطط هي مهمة أصعب بمثير لأنّ التخطيط يتعامل بالمفاهيم والنظريات أو ضمن الإطار العام، بينما التنفيذ يتعامل بالوقائع وضمن الإطار الفعلي والواقعي.

 هذا وإن نجاح تنفيذ أي خطة يعتمد على:

* وضوح الأهداف وارتباطها بالحاجات الفعلية للأهالي ومراعاتها للإمكانات المتاحة.
* دراسة إجراءات التنفيذ وتحدد الأولويات على وفق الشكل المحدد في الخطة وفي حدود المدى الزمني المقرر.
* تقسيم العمل وتوزيع الاختصاصات وتوزيع المشروعات التي يمكن أن تقوم يها الأجهزة المركزية والمشروعات التي يمكن تنفذه الأجهزة التنفيذية المحلية والمشروعات التي تنفذ من قبلهما.
* تحقيق التعاون والمشاركة بين مختلف المستويات سواء من ناحية التمويل تقديم الخبرات وتهيئة الظروف المناسبة للعمل.
* تحديد أسلوب التنفيذ وهو عادة ما يكون بالنسبة للدول التي تأخذ بالتخطيط الشامل مركزية التصميم ولامركزية التنفيذ.
1. **المتابعة:**

 يقتضي نجاح خطط التنمية التعرف على سير العمل واتجاهاته ومعدلات أدائه وضمان تنفيذ المشروعات على وفق الزمن المحدد والتكلفة الموضوعة والكشف عن مواطن الضعف والقصور في تنفيذ المشروعات، لذلك ينبفي متابعة سير الاجراءات التنفيذية منذ المراحل الأولى لتنفيذ الخطة.

1. **التقويم:**

 يعرف اتقويم بأنه (أداة أو منهج علمي يستهدف الكشف عن حقيقة التأثير الكلي أو الجزئي لبرنامج من برامج التنمية الاجتماعية أو الاقتصادية في النطاقين القومي والمحلي على حدٍ سواء). وعلى ذلك فإنّ هذا التقويم هو قياس مدى نجاح أو فشل البرنامج أو المشروع أو الخطة في تحقيق الأهداف المحددة وتقدير الإسهامات النسبية لمختلف العناصر التي ساهمت في وضع الخطة وتنفيذها وتحدي فاعلية وسائل التدخل المهني المستخدم .

 ويمكن توضيح أهمية التقويم فيما يلي :

* التأكد من نجاح البرامج في تحقيق أهدافها سواء من حيث التخطيط أو التنفيذ .
تحديد نقاط الضعف في العمل وكيفية التغلب عليه.
* معرفة الأسباب التي ساعدت على تحقيق الأهداف أو التي حالت دون تحقيق الأهداف .
تعديل التوقيتات الزمنية إذا لزم الأمر.
* معرفة النتائج ومقارنتها بالمستويات والمحكات الموضوعة بالتقويم.
* إضافة توصيات تساعد على زيادة فاعلية النشاطات المختلفة خاصة في الخطط التالية : ويمكن حصر الأهداف لمرحلة التقويم بما يلي:

أهداف تطبيقية: يفيد التقويم في الكشف عن جوانب القوة أو الضعف في تنفيذ برامج ومشروعات التنمية وفي الوقوف على طبيعة ومناخ العمل في مختلف الهيئات كما يفيد في التعرف على اتجاهات الأفراد ومدى تقبلهم لما يقدم لهم من خدمات.

أهداف نظرية: يفيد التقويم في إثراء العلم بالحقائق والنظريات المتعلقة بالتغيير الاجتماعي وعوامله وعوائقه والقيادة والاتصال والعمل مع الأفراد والجماعات والمجتمعات.

 ويصنف التقييم حسب التصنيفات التالية :

* حسب المدة ( يومي , شهري , سنوي ).
* حسب المدى ( جزئي , عام , مرحلي , نهائي ).

ومن الصعوبات تعتري عملية التقويم:

* مدى صحة البيانات التي تعطي لأجهزة التقويم .
* تداخل عوامل فشل الخطة وصعوبة تحديدها .
* الإهمال .
* الجهل الناتج عن نقص الوعي التخطيطي سواء بين العاملين في مجال التخطيط أو المستفيدين منه .
* فقدان الثقة والتعاون بين الأجهزة المسئولة عن التقويم الجزئي أو الكلي وبين الأجهزة التنفيذية على مختلف المستويات .

**الموضوع السادس- طبيعة التخطيط للتنمية في الدول الاشتراكية والرأسمالية:**

 ابتدأ التخطيط الاشتراكي بعد انتصار الثورة البلشفية في روسيا عام 1917، وتطورت هذه التجربة التخطيطية في إطار سعي الاتحاد السوفييتي لتحقيق التصنيع.

اعتمد الاتحاد السوفييتي في المراحل الأولى للتخطيط على نظام التخطيط المركزي والأسلوب الأوامري لتوجيه النشاط الاقتصادي. وقد واجهت هذه السياسة الإخفاق التام في ظل الحرب الأهلية. مما اضطر لينين إلى اعتماد السياسة الاقتصادية الجديدة NEP التي شجعت عمل المنشآت الخاصة الصغيرة. وبعد إحداث هيئة تخطيط الدولة (غوسبلان) الجهاز المسؤول عن إعداد الخطط ومتابعة تغييرها، كان بالإمكان الشروع باعتماد الخطط الخمسية ابتداءً من الخطة الخمسية الأولى 1928-1932 التي أعطت الأولوية لإقامة الصناعة الثقيلة وتطويرها وخصصت لذلك الجزء الأكبر من الاستثمارات. ظل هذا النهج المدعوم بالأسلوب الأوامري المتشدِّد الصفة الغالبة للخطط الخمسية اللاحقة، والذي مكنّ السلطة السياسية من فرض رقابتها الشديدة على تعبئة الموارد واستخدامها ووضع الأولويات التخطيطية موضع التنفيذ ولاسيما ما يتعلق منها بتطوير فروع الصناعة الثقيلة على حساب إنتاج السلع الاستهلاكية.

 تركزت مهمات الغوسبلان (هيئة تخطيط الدولة) على ترجمة الأهداف المقرّة سياسياً إلى مجموعة مترابطة من الأهداف التخطيطية، مما استلزم وجوب تأمين التوافق الدائم بين الإنتاج والاستهلاك، بين انتاج البضائع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية، وأولي قطاع التجارة الخارجية اهتماماً خاصاً لتأمين احتياجات البلاد من البضائع والسلع اللازمة بوساطة الاستيراد. وقد استلزم ذلك إعداد مجموعات كبيرة من الموازين السلعية والمادية لتأمين التوازن لجميع السلع الرئيسية. كما تطلبّ ذلك أيضاً إجراء المراجعة المتواصلة لكل مراحل الخطة وأجزائها لتحقيق التوازن العام والخاص بصورة دائمة. مثل هذه المهمة كانت معقدة للغاية في ظل المركزية الشديدة وما تقتضيه من ضرورة متابعة أعداد هائلة من التعليمات والتوجيهات التي تحدد عمل آلاف المشروعات فيما يتعلق بالإنتاج والتوزيع والنقل وغير ذلك.

 حدثت بعض محاولات إصلاح النظام التخطيطي اعتباراً من أواسط الخمسينات لصالح إعطاء دور أكبر للهيئات المحلية والمناطق والجمهوريات. كما جرت محاولات أخرى في نهاية الستينات لتطوير النظام التخطيطي وإيجاد الخيار والحل الأفضل بين مجموعة من البدائل باستخدام الحاسبات الالكترونية المطورة وتقانات البرمجة، كما جرى البحث عن معايير جديدة تستهدف تقليص المركزية الشديدة المترشحة منذ عهد ستالين، والاستفادة من عامل الربح وجعل الأسعار تعكس إلى حد ما العرض والطلب والتكلفة البديلة إلا أن كل ذلك لم يبدل بصورة محسوسة من طبيعة النظام التخطيطي، وتلا ذلك رفض القيادة السوفييتية خلال المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي إحداث تغييرات أساسية في نظام التخطيط المركزي.

 وكان التخطيط في الدول الاشتراكية الأخرى تقليداً للنموذج السوفييتي بصورة عامة عدا بعض الحالات. ففي بولونية جرى حديث عن ضرورة إجراء إصلاحات جذرية، وإقامة نوع من السوق الاشتراكية المرنة نسبياً واستمرار الملكية الخاصة في الزراعة الشكل السائد للملكية. وفي تشيكوسلوفاكية جرت حملة للإصلاح وتقليص المركزية ومحاولة إقامة أشكال لسوق اشتراكية مشابهة للسوق اليوغسلافية، ولكنها أحبطت بعد التدخل السوفييتي عام 1968. وفي يوغسلافية طور الشيوعيون اليوغسلافيون مفهومهم الخاص للتخطيط الاشتراكي، وتحولت المشروعات الحكومية لتدار من مجالس العمال التي صارت مسؤولة عن إقرار البرامج الانتاجية الخاصة وتحديد مستويات الأسعار، ومع ذلك كان للأجهزة المركزية أثر مهم في التأثير ومراقبة النشاط الاقتصادي من خلال تنظيم عرض النقد والودائع المصرفية واستخدام النظام الضريبي.

 **وخلاصة القول** إنه مع الانتقادات الشديدة والعديدة للنموذج السوفييتي في التخطيط المركزي الإلزامي، استطاع هذا النموذج تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي في الخطط الخمسية الأولى مقارنة مع الدول الرأسمالية، وتجنب حالات التضخم النقدي التي كانت تفتك باقتصادات الرأسمالية والنتائج السلبية للأزمات الاقتصادية الدورية، ومنها الأزمة الكبيرة 1929-1932. كما كان هذا النظام أكثر قدرة على تخطيط الاستثمار لصالح الصناعات الأساسية وفروع الصناعة الثقيلة على معاناته من حالات التمادي في الاستثمار لتحقيق أهداف التصنيع السوفييتي الثقيل.

 من جهة أخرى يرى بعضهم أن هذا النظام قد عجز في كثير من الأحيان عن مواكبة الإصلاحات الحديثة وتطوير التقانة المعاصرة إلا أنه لقي قابلية لدى العديد من البلدان النامية التي تناضل لتطوير مجتمعاتها.

**التخطيط في النظام الرأسمالي**

 وجدت غالبية الدول الرأسمالية نفسها إبان أزمة الثلاثينات من القرن الماضي مرغمة على التدخل في الشأن الاقتصادي وإعطاء أهمية خاصة لحماية المنتجين المحليين في وجه المنافسة الخارجية وضرورة مبادرة الدولة للقيام بالإنفاق لأغراض اقتصادية وعسكرية.

 أتت الدفعات الأولى للتخطيط من اليسار السياسي، واستندت إلى اعتبارات واقعية وأحياناً سياسية، وكان اللجوء للتخطيط يتبع غالباً حدوث أزمة اقتصادية كحال فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية وضرورة إعادة إعمار الاقتصاد الوطني وتحديثه، وحالة بريطانيا لمعالجة أزمة ميزان المدفوعات عام 1961. وبصورة عامة فقد انبثق التخطيط في الدول الرأسمالية عن حالات عدم الرضا عن الأداء الاقتصادي وبروز عقبات جدية أعاقت مواصلة الاتجاه الصاعد للنمو الاقتصادي الذي حدث إبان فترة إعادة الإعمار، وعليه فقد ركزت الخطط الاقتصادية لهذه الدول على رفع معدلات النمو إلى 4-5٪ سنوياً وزيادة الإنفاق على السلع والخدمات والاستهلاك العام والخاص وزيادة الاستثمار الإنتاجي والاجتماعي إلى جانب رفع وتيرة التصدير. كما اهتمت الخطط بتحقيق التوازن الإجمالي بين الطلب الكلي والعرض الكلي للسلع والخدمات وتحقيق فائض نسبي في ميزان المدفوعات وزيادة الاستهلاك الفردي والجماعي من الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية، وهذا إلى جانب الاهتمام بتصحيح حالات عدم التوازن في مجالات التنمية الإقليمية، إذ برز ذلك في خطط كل من بريطانيا وفرنسا وهولندا وإيطاليا وبرامجها.

**مستجدات التخطيط في الدول الرأسمالية**

 استندت المحاولات الأولى للتخطيط إلى إقامة التوازنات الاقتصادية والمالية بتحديد حجوم الموارد الاقتصادية المتوقع أن تكون متاحة ومقارنتها بالكميات التي ستحتاج إليها الخطة. وأهم هذه التوازنات تركزت على العرض والطلب من السلع والخدمات والتوازن بالنسبة للادخار وقوة العمل ومسألة القطع الأجنبي. وما من شك أن اعتماد مثل هذا النهج في التخطيط على أهميته يلاقي الكثير من الصعوبات بسبب الأوجه العديدة واللامتناهية للعلاقات بين القطاعات المختلفة، وخاصة أن أي تعديلات لمجموعة من الموازين يستوجب إجراء تعديلاته في مجموعات الموازين الأخرى. إضافة إلى أن هذا الأسلوب من التخطيط قد يقلل الاهتمام بجانب آخر أكثر ارتباطاً بعملية صنع القرار الاقتصادي، وهو الحاجة إلى الاختيار بين بدائل العمل المختلفة، ولكل منها خصوصياته.

 أما الأسلوب الآخر الذي حل محل أسلوب الموازين بدرجة أو بأخرى فقد اعتمد على النموذج الرياضي ودراسات تحليل التكلفة ـ المنفعة cost-benefit analysis. هذا النموذج الذي يتكون من سلسلة من المعادلات الرياضية التي توصف عمل الاقتصاد الوطني وهيكليته، يمكن من التعاطي مع مجموعات مختلفة من الأهداف بطريقة إدخال قيم هذه الأهداف في الحاسوب.

 إن تحليل نموذج التكلفة ـ المنفعة المعرف أحياناً بنظام تخطيط الموازنة وبرمجتها يمثل جهداً إيجابياً لتطوير الانفاقات الحكومية باعتبارها غير حساسة لمسألة السعر والربحية.

 إن التخطيط والبرمجة الرأسمالية يتركان هامشاً كبيراً للمبادرة الخاصة للمستهلكين والمنتجين ولا يقيدان من إمكانية اعتماد أدوات السياسة الاقتصادية والمالية مما يوفر للخطة مساحة واسعة من المرونة والحركية.

نقاط الاختلاف بين التخطي في كل من النظامين الاشتراكي والرأسمالي

 **يمكن ايجاز الاختلاف في كلا النظامين في ما يلي :**

**1-الهدف:**

 فالنظام الرأسمالي الذي يهدف الى الربح الذي تسعى اليه المؤسسات او الافراد، فرأس المال في هذا النظام هو الغاية وتتم التضحية بالإنسان في سبيل بلوغ هذه الغاية وتحقيق أعلى الأرباح لفئة قليلة من الناس وهي فئة أصحاب رؤوس الأموال وتستخدم الإنسان كوسيلة لتحقيق ذلك ـ اما الهدف في النظام الاشتراكي فيركز على المصلحة العامة وتحقيق التوازن والعدالة الاجتماعية، أي إنّ الإنسان في هذا النظام هو الغاية فالتخطيط هنا يقوم على خدمة المجتمع بشكل عام ويحرر الفرد من سيطرة رأس المال ويهدف إلى تحقيق المساواة والعدالة وتوفير الخدمات لأفراد المجتمع. (من وجهة نظره).

 إنّ الفلسفة التي تقوم عليها الرأسمالية ترى إنّ الفرد أعرف الناس بمصلحته، وإذا سعى كل فرد لتحقيق مصلحته الخاصة فإنّ ذلك يؤدي بشكل تلقائي إلى تحقيق المصلحة العامة، ومن الناحية الاقتصادية فإنّ ذلك يعني إنّ كل رأسمالي يسعى لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح، فإذا نجح هو وغيره من الرأسماليين في تحقيق أرباح كبيرة في نشاط معين فإنّ الآخرين من أصحاب رؤوس الأموال سوف يقبلون على ممارسة نفس النشاط وإذا تكاثر عدد الأفراد الذين يستثمرون أموالهم في هذا النشاط فإنّ أمكانيات تنميته سوف تقل تدريجياً وعند ذلك يسعى الرأسماليون إلى اختيار نشاط جديد ويستثمرون في هذا النشاط الجديد حتى تقل إمكانيات تطويره وهكذا يبدأون في اختيار نشاط ثالث ورابع إلى أنْ تتم تنمية كافة فروع الانتاج وتستغب كافة الموارد الطبيعية وتستخدم كافة الأيدي العاملة.

 ولكن هل بالإمكان من الناحية الفعلية تحقيق ذلك؟ وهل من الممكن أن تبقى الدولة بعيدة عن النشاطات الاقتصادية مع ذلك تتحقق الرفاهية من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية؟

 إنّ الكساد العظيم الذي حدث في فترة الثلاثينات من القرن العشرين وتعرض النظام الرأسمالي فيه لأعنف أزمة تاريخية إدى إلى حدوث بطالة واسعة وتفكك اقتصادي واجتماعي شامل، لقد استطاع كينز تشخيص أهم الأمراض التي يعاني منها النظام الرأسمالي ولاسيما فيما يتعلق بالدورة الاقتصادية التي تلازم الانتاج في المجتمعات الرأسمالية وقد دافع هذا المفكر عن تدخل الدولة باعتباره الوسيلة الناجحة للقيام باستثمار المشروعات ذات المردود الاجتماعي الذي لا يمكن للرسمال الفردي أنْ يقدم عليه ليس فقط لعدم وجود الإمكانية الفنية والإدارية لديه بل لعدم ضمان الربح في مثل هذا النوع من المشروعات.

**2-ملكية راس المال ووسائل الإنتاج :**

 ففي النظام الرأسمالي يعود ملكية رؤوس الاموال وسائل الإنتاج الى القطاع الخاص الذي ينشد تحقيق الربح وفقاً لحركة السوق وتفاعلاتها، اما في النظام الاشتراكي فتعود ملكية رؤوس الأموال ووسائل الإنتاج الى مؤسسات الدولة والسلطة المركزية والتي تهتم بتوازنات السوق لا بحركة السوق القائمة على حاجة المستهلك الذي قد يدفع دفعاً الى استهلاك من نوع معين .

 امّا حركة السوق: والتي تعتمد على مبدأ أو فكرة الحرية الفردية في حركة الإنتاج أو الاستهلاك وتحريك رؤوس الأموال وفقاً لحاجة المستهلك (اقتصاد السوق). أمّا في النظام الاشتراكي فتحدد حركة السوق وفقا لتحقيق التوازنات ومبدأ العدالة الاجتماعية (من وجهة نظر السلطة والقائمين عليها). (اقتصاد مخطط).

 ويرى بلتهايم وجود تعارض جوهري بين اقتصاد السوق والاقتصاد المخطط لأنّ ما يحدث في اقتصاد السوق هو:

 إنّ القرارات النهائية تصدر من قبل مجموعة صغيرة من الأفراد هم أصحاب رؤوس الأموال وتلعب مصالحهم الخاصة الدور الأكبر في ذلك.

الملكية الفردية لوسائل الانتاج وهذا يعني حرية التصرف في هذه الملكية وفي مواردها وحرية التصرف في الانتاج وكل ذلك يهدف إلى تحقيق أقصى ربح ممكن أما حرية المستهلك فترمي إلى تحقيق أقصى إشباع ممكن.

استثمار الأموال في النشاطات أو القطاعات التي يزداد عليها الطلب وترتفع فيها الأرباح قد يؤدي إلى مضاربات مالية ومغامرات اقتصادية قد تعرض النظام الاقتصادي بأكمله للانهيار.

فشل نظام السوق في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد وتوجيهها بصورة سليمة للاستخدامات المختلفة لأنه يعكس قرارات آنية للمنتجين ولا يستطيع أن يعكس القرارات التي ترز أثارها في المستقبل.

نظام السوق يبتعد كثيراً عن الاستثمار في القطاعات ذات النفع العام مثل الصحة والتعليم وذبك لانخفاض ربحها الخاص ولأنّ العائد منها يعود باربح على كل المجتمع وليس لمن قام بالاستثمار فحسب.

 بينما يعني الاقتصاد المخطط هو الاقتصاد الذي يتم بتوجيه التخطيط المنظم الواعي لإمكانيات المجتمع المادية والبشرية والذي يخضع لسطلة الدولة التي تقوم بدورها بتوجيه تلك الموارد بطريقة تخدم أهداف المجتمع وتحقق طموحاته، ومن بين أهم الظروف الضرورية للتصرف بتلك الموارد سيادة الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج.

**3- المركزية :**

 حيث يمتاز التخطيط في النظام الرأسمالي بالتخطيط الفردي أو المحلي أي اللامركزي على العكس من التخطيط في النظام الاشتراكي، فهو يعتمد التخطيط الشامل والمركزي.

 تسيطر الحكومة المركزية في الاقتصاد المخطط مركزيًا أو كما يعرف أيضًا بالاقتصاد الموجَّه على جميع الجوانب الرئيسة في الاقتصاد الوطني وإنتاجه، إذ تفرض الحكومة في مفهوم التخطيط المركزي ما هي السلع والخدمات التي يجب إنتاجها وكيف سيتم بيعها وتوزيعا، بدلًا من القوانين التقليدية في اقتصاد السوق الحرة والمتمثلة بالعرض والطلب، وفي مفهوم الاقتصاد المركزي أيضًا في الدول ذات الاقتصادات الموجَّهة عادةً ما تكون الرعاية الصحية والتعليم والمساكن مجانية، إلا أن الدخول في هذه الخدمات تكون تحت سيطرة الحكومة، ونادرًا ما يسمح بالاستثمار الخاص في هذه المجالات ونتيجةً لهذه الطريقة لا ضرورة لقوانين مكافحة الاحتكار، وتقوم الحكومة في مفهوم التخطيط المركزي بسن الأنظمة والقوانين لتنفيذ خططها الاقتصادية، مثل تحديد كيفية تخصيص جميع الموارد المالية والبشرية والطبيعية للقضاء على البطالة، وتجدر الإشارة إلى أنه في الاقتصاد الموجَّه الأكثر تشددًا تفرض الحكومة قيودًا على دخل الفرد، ومن الحكومات التي لا تزال تستخدم الاقتصاد المخطط مركزيًا ولا زالت مخلصةً له كوريا الشمالية وكوبا، على الرغم من توجه العديد من الاقتصادات الموجَّهة السابقة إلى تغيير ممارساتها ونموذجها الاقتصادي.

ومع وجود كثير من الأمور الإيجابية في مركزية التخطيط فإنها تحمل بعض السلبيات أهمها:

* مركزية إصدار القرار تعني تأخير الفصل أو البت في الأمور العاجلة خاصة في المستويات الإقليمية والمحلية من التخطيط.
* صعوبة معرفة كافة التفاصيل المتعلقة بالمشروعات التي تحتويها الخطة.
* عدم اتاحة الفرصة لنمو المهارات الفنية والإدارية على المستوى الإقليمي والمحلي وتأخير عملية إعطائها الصلاحية لتحمل المسؤولية واتخاذ القرارات المهمة في العملية التخطيطية.

 أمّا اللامركزية في التخطيط فلا تعني وجود هيئة مركزية تتركز في حوزتها صلاحية إصدار القرارات الأساسية الخاصة بالخطة ففي هاذ النوع من التخطيط والذي يسود الدول الرأسمالية ، التي ترى بأنّ القرارات التي تتخذ بهذا الأسلوب أكثر ترجمة للواقع لأتها تبلورت في جو تصارعت فيه مختلف الآراء ووجهات النظر، ويرجع التمسك بهذا النوع من التخطيط بسبب سيطرة رأسا المال الفردي.

 إنّ أبرز مزايا التخطيط اللامركزي هو تحقيق أوسع مشاركة للمواطنين كما يمكن أنْ يحدد بصورة أكثر دقة المشكلات ذات الطابع المحلي أو الاقليمي كما يمكن أن يحدد بصورة أفضل الحاجات والإمكانيات المحلية.

 ومع ذلك فهناك سلبيات لهذا النوع من التخطيط منها:

* احتمال عدم الاستخدام الأمثل لإمكانيات المجتمع كنتيجة لبعض الأخطاء التي تقع فيها بعض المشروعات الخاصة والتي تسعى لتحقيق مصالحها الخاصة على حساب المصالح العامة.
* عدم ضمان تنفيذ الخطة لأنّ المشروعات الخاصة لها الحرية في أنْ تحدد كمية الانتاج ونوعية الانتاج والاسعار وهنا توجد صعوبة في التنبؤ بها أو السيطرة على مجرياتها.

 **وخلاصة القول:**

 تعد كل من الرأسمالية والاشتراكية مدرستين اقتصاديتين متعارضتين إلى حد ما. ويتركز الجدال بين الاشتراكية والرأسمالية حول المساواة الاقتصادية ودور الحكومة: يعتقد الاشتراكيون أن انعدام المساواة الاقتصادية أمر سيء بالنسبة للمجتمع وأن الحكومة مسؤولة عن الحد من ذلك عن طريق البرامج التي تعود بالنفع على الفقراء. على سبيل المثال مجانية التعليم العام، والرعاية الصحية المجانية أو المدعومة، والضمان الاجتماعي للمسنين، وفرض ضرائب أعلى على الأغنياء. من ناحية أخرى، يعتقد الرأسماليون أن الحكومة لا تستخدم الموارد الاقتصادية بكفاءة مثلما تفعل المؤسسات الخاصة، وبالتالي فإن حال المجتمع يكون أفضل مع السوق الحرة.

 وتعتبر الولايات المتحدة معقل الرأسمالية، بينما تعد أجزاء كبيرة من الدول الإسكندنافية وأوروبا الغربية ديمقراطيات اشتراكية. ومع ذلك، فالحقيقة هي أن كل البلدان المتقدمة لديها بعض البرامج الاشتراكية.كما تعتبر الشيوعية شكلاً متطرفًا من أشكال الاشتراكية.

 إن إحدى نقاط الجدال المركزية في الاقتصاد، هي دور الحكومة. يستند النظام الرأسمالي على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وإنتاج السلع أو الخدمات من أجل الربح. ويتسم النظام الاشتراكي بالملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج، على سبيل المثال المؤسسات التعاونية والملكية المشتركة والملكية العامة المباشرة أو مؤسسات الدولة المستقلة.

**الموضوع السابع- التخطيط للتنمية في المجتمعات النامية**

 بقد ظهرت مجموعة من المسميات لوصف دول العالم الثالث منها الدول المتأخرة أو غير النامية والمتخلفة والنامية والأقل نموا، وبغض النظر عن هذه المسميات فإن هناك عدة خصائص أساسية تجمع بينها والتي تحو دون تنميتها الاقتصادية والاجتماعية لعلً أهمها:

1. **عدم المساواة وسوء توزيع الثروة:**

 يعتقد بعض المفكرين بإنّ عدم المساواة يمكن أنْ يعتبر العقبة الأساس في طريق التنمية في دول العالم الثالث. ومن مظاهر ذلك:

* على ارغم من التفاوت الكبير في دخول الأفراد نجد أنّ كثير من الملاكين واثرياء يبددون أموالهم في نفقات استهلاكية أو من أجل كسب الشهرة.
* إضافة إلى عدم الاستقرار السياسي يدفع بكثير من أصحاب رؤوس الأموال إلى إيداعها في البنوك الأجنبية.
* يعاني قسم كبير من السكان من سوء التغذية بل حتى من الجوع كما تنقصهم شروط ضرورة للمعيشة كالتعليم والعناية الصحية والسكن.

إن مثل هذه الظروف تنعكس نتائجها في دم استعداد الأفراد للعمل والنتيجة كانت معدل نمو بطيء ومنخفض للإنتاج.

1. **انخفاض الدخل الفردي والقومي:**

 من المؤكد عدم وجود توازن في توزيع الثروة في العالم، والاختلاف بين أغنى الدول وأفقرها اختلاف شاسع إلى درجة ملحوظة.

فمعدل الدخل الفردي فالمملكة المتحدة، التي تمثل في الوقت الحاضر مكانة دنيا في قائمة الدول الغنية أو المتقدمة يصل ما بين 15- 20 ضعف دخل الفرد في أفقر دول العالم، ففي البلدان النامية الفقيرة قد يصل نصيب الفرد من الدخل القومي إلى درجة حادة من الانخفاض تصل إلى أقل من الحد الأدنى للأجر في الأسبوع. وتشير التقارير الخاصة بالأمم المتحدة أنه يعاني أكثر من 500 مليون فرد من سكان العالم من سوء التغذية ويشكل هذا الرقم حوالي خمس المجموع الكلي لسكان العالم الثالث. كما ظهر من دراسة دولية في 70 دولة أنّ هناك 12 دولة يعيش فيها ثلث سكان العالم ومع ذلك يقل الدخل الفردي السنوي فيها عن 50 دولار.

1. **اشتغال غالبية السكان في الزراعة:**

 يتزايد عدد شكان في الدول النامية ممن يتخذون الزراعة والفعاليات المرتبطة بها كمهنة، فالأرض هي المصدر الأساس للثروة ويؤدي التوزيع غير العادل لملكية الأرض في أغلب البلدان النامية إلى أنْ يشكل العدد الصغير من كبار الملاك الطبقة الحاكمة في تلك اللبدان.

 ويعدّ الانتاج الزراعي في معظم الأقطار النامية منخفضاً ويقابل هذا زيادة في النمو السكاني السريع بما لا تستطع الأرض على استيعاب العمل ومن ثم انخفاض قدرتها على انتاج الطعام.

 ومن جهة أخرى ارتبطت الزراعة في البلدان النامية بماكينة هيمنة الصناعة [الغربية](https://www.turess.com/city/%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9)، يعود التفاوت في إنتاجية العامل الزراعي في الدول الصناعية وفي البلدان النامية إلى العوامل المناخية ومدى جودة الأراضي الزراعية والبني التحتية المتاحة، وإلى السياسات الزراعية والاستثمارية، وإلى إمكانات المزارع ومدى توفر الإحاطة الصحية والسكنية والتعليمية للمزارعين وتوفير الخدمات الأساسية، كالماء والكهرباء. ورغم التأثر الإيجابي لعديد البلدان النامية بتطبيق التقنيات الزراعية [الغربية](https://www.turess.com/city/%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9) الحديثة كاستخدام البذور المحسنة وتقنيات الري المتطورة، لم يرتق مردود المحاصيل الزراعية في البلدان النامية إلى النسق المطلوب، ولم يسطر مزارعوها على تكاليف الإنتاج. ومع ارتباط الزراعة في الدول النامية بماكينة التقدم والتحول في الدول الصناعية المحتكرة للتمويل والتكنولوجيات العصرية والعلوم الحديثة وتهميش المزارعين في البلدان النامية، لعب الاستعمار الجديد منذ خمسينات القرن الماضي دورا هاما في الضعف النسبي لمردودية الزراعة في الدول النامية وعدم تحسن دخل المزارع واتساع الفجوة الغذائية بهدف خلق التبعية السياسية والاقتصادية والثقافية والسيطرة على التجارة الدولية.

 ومن هنا يرى ميردال إنه على البلدان النامية أن تعتمد بصورة أساسية على نفسها في تحقيق التنمية الزراعية والعمل على استخدام الأيدي الزراعية العاملة استخداماً أفضل وأكثر فاعلية وتحسين الانتاج.

1. **الاعتماد على محصول واحد:**

 لقد كانت ولا تزال أغلب البدان النامية تنتج محصولاً واحداً يعتبر المادة الأساسية أو الخام للدول الصناعية التي كانت مسيطرة عليها وخاضعة لمناطق نفوذها. وكانت أسعار المواد الأولية تقرر من قبل الدول المسيطرة فأنها كانت منخفضة جداً على عن المادة الأولية أو الخام بعد تصنيعها حيث تباع بأسعار مرتفعة جداً في الأقطار النامية وبحسب تقديرات الأمم المتحدة فإنّ اعتماد الاقطار النامية على انتاج وبيع محصول زراعي واحد معناه استمرار تدهور اقتصادها وزيادة فقرها بينما تزداد الدول الصناعية ثراء وغنى. وحتى بعد أن حصبت كثير من تلك الأقطار على استقلالها السياسي فإنّ اقتصاداتها إنْ لم تكن لا تزال تابعة إلى الدول الاستعمارية التي كانت مسيطرة عليها فأنها واقعة تحت رحمة الأسعار العالمية التي تفرض من بل الدول الغربية المتقدمة والمسيطرة على السوق العالمية.

5-**انخفاض العمر المتوقع بعد الولادة** أو ما يطلق عليه الحياة المتوقعة وارتفاع حجم الأسرة وكثرة صغار السن الذين يستهلكون السلع والخدمات ولا ينتجون شيئاً، علاوة على ذلك فإنّ البلدان النامية تمتاز بارتفاع الأمية فيها وعدم وصول التعليم إلى أغلبية الجماهير خاصة في المناطق الريفية وبين الإناث بصورة خاصة. كما أنَّ كثير من مناطق العالم الثالث تقع فريسة للأمراض وسوء التغذية وتدهور الصحة بوجه عام إلى درجة تؤدي إلى الحد من القدرة على العمل ونقص الانتاجية.

 وفي السنوات الأخيرة حدث تحسن كبير في الخدمات الطبية الأمر الذي أدى إلى قلة الوفيات ولاسيما بين الأطفال ولكن هذا الهبوط في معدل الوفيات لم يصاحبه هبوط في معدل الولادات وبذلك فإنّ السكان في العالم النامي يتزايد بسرعة كبيرة ومن النتائج الاقتصادية الاجتماعية لهذا السكان المرتفع هجرة العمال الزراعيين إلى المدن طلباً للعمل وبدلاً من وجود حياة أفضل نراهم يعيشون في أحياء فقيرة لا تتوفر فيها أبسط الشروط الصحية.

**معوقات التخطيط للتنمية في البلدان النامية**

 بعد استعراض أبرز الخصائص الموجودة في البدان النامية لابدّ وأنْ نناقش بوجه عام أهم المعوقات التي تقف في طريق التنمية وتؤخرها عن اللحاق بركب التقدم، ولما كان قسم من هذه الخصائص نوقشت من قبل نكتفي هنا بالإشارة إلى الأمور التي لم تذكر أو الجوانب التي لم نعطيها ما تستحق من اهتمام.

 ويمكن إيجاز أهم معوقات التخطيط للتنمية في العالم الثالث على النحو الآتي:

1. **الانفجار السكاني:** يمكن أن نتناول الموضوع بالنقاط الآتية.
* أن العالم الثالث يعيش في ظل انفجار سكاني غير مسبوق نتيجة للتقدم الذي حصل في مجال الطب والصحة ولاسيما بعد الحرب العالمية الثانية الذي أدى إلى انخفاض كبير في معدلات الوفيات في هذه الأقطار.
* والمشكلة الأكبر هنا إنّ هذا الانخفاض في معدلات الوفيات لم يرافق أي تغير في معدل الولادات الأمر الذي نتج عنه وجود زيادة طبيعية في السكان تفوق مثيلتها في الأقطار المتقدمة.
* ومن جهة أخرى إنّ انخفاض الوفيات هذا أدى إلى زيادة كبيرة تقدر ب 40% من صغار السن والأطفال الذين يشكلون ضغطاً كبيراً على الاقتصاد لأنّ هؤلاء مستهلكين فقط دون إضافة إلاّ الشيء القليل إلى الانتاج.
* إضافة إلى أنّ هذه الزيادة لم ترافقها زيادة في تراكم رأس المال والتجديدات التكنولوجية التي يمكن أن توظف في الزراعة لإنتاج المواد الغذائية.
* نعتقد أنّ الحل عندما تستطيع حكومات العالم الثالث النجاح في تبديل رغبات الناس بحيث يكون التحول نحو الأسر الصغيرة. ولكن كيف نواجه هذا المطلب في ظل القيم الاجتماعية والتقاليد إنه أمر بالغ الصعوبة.
* وهناك من يرى إن فكرة الزيادة السكانية أمر جيد في هذه البلدان لأن الضغط السكاني يعتبر قوة دافعة للأفراد لإحداث التجديدات والأساليب الانتاجية الجديدة التي تسهم في زيادة الانتاج... لكن لو نظرنا إلى أقطار العالم الثالث لرأينا كثير من الأدلة التي تشير بأن الزيادة السكانية تحد من سرعة التنمية.
1. **تخلف الزراعة:**

لو نظرنا إلى واقع الزراعة في البلدان النامية، نجد أن الزراعة في هذه البلدان والتي تشكل حجر الزاوية في الاقتصاد الوطني لتلك الدول لا تزال متخلفة وغير متطورة، ويرجع ذلك إلى العديد من المشكلات والصعوبات التي تواجه الزراعة والتنمية الزراعية، التي يمكن إيجازها فيما يلي:

* أنّ معظم الأراضي القابلة للزراعة في كثير من الدول ذات طابع صحراوي أو صخري أو أنها مكسوة بالغابات وما إلى ذلك.
* أنّ كثيراً من البلدان تعاني قلة مياه ومشاريع الري، فهي تعتمد على سقوط الأمطار التي يصعب التحكم في كمياتها أو مواعيدها أو توزيعها.
* أنّ كثيرُ من الأراضي الزراعية قد تفقد خصوبتها نظراً للإهمال وسوء الإدارة فتصبح أراضي غير صالحة للزراعة.
* تدني الإنتاجية الزراعية نتيجة لجهل المزارعين وعدم استجابتهم للإرشاد الفلاحي. مما يترتب عليه تدني خصوبة الأرض وسوء فلاحتها ورداءة أنواع البذور وبدائية الأساليب والطرق الزراعية المتبعة وما إلى ذلك.
* انعدام سياسات سعرية ومالية ملائمة تستطيع استقطاب الأموال اللازمة للاستثمار في قطاع الزراعة من أجل إنتاج زراعي مربح.
* عدم كفاءة أجهزة الإرشاد الفلاحي في توفير النصح والإرشاد لجماهير الفلاحين ومساعدتهم على تنمية زراعتهم وتطوير أساليبهم الزراعية.
* عدم توفر نظام قادر على توفير المتطلبات والمدخلات الزراعية الحديثة إلى الفلاحين في الوقت المناسب وبالسعر المناسب.
* عدم توفر الإمكانيات أو الأموال الكافية، لتعميم برنامج متكامل للإقراض الزراعي يستفيد منه غالبية الفلاحين، بالحصول على القروض الزراعية بشروط ميسورة.
* قلة أو عدم وجود الطرق والمسالك بين المزارع والأسواق مما يعيق وصول الخدمات والتجهيزات اللازمة إلى الفلاحين في حينها من جهة، وتسويق الإنتاج من جهة أخرى.
1. **انخفاض مستوى التعليم:**

 يعد التعليم الركيزة الاساسية لبناء الامم المتحضرة، لذا سعت الدول النامية منذ نيل استقلالها في النصف الثاني من القرن العشرين الى الاهتمام بالتعليم، لإزالة عوامل التخلف، والالتحاق بمركب الامم المتحضرة.

 تبرز اشكالية تلك الركيزة في هذه الدول من خلال الاهتمام الكبير للدولة بها مقابل ادائها الضعيف او المعوق للمركب الحضاري. اذ يتمثل ذلك بجلاء في الفجوة الواسعة بين العدد المأهول لأبنائها الذين يذهبون للمدارس والجامعات، والمستوى الضعيف للتعليم الذي يحصلون عليه. إنَّ هذه الاشكالية خلقت ازمة ضعف مستوى التعليم في الدول النامية، مما حول وظيفة التعليم الى اداة لشل مسيرة المركب الحضاري بدلاً من تنميته كما هو الحال في الدول الغربية.

 يمكن استنتاج هذه الاشكالية بسهولة من خلال قراءة الارقام التي توصل اليها تقرير التنمية الدولي، والذي يصدر سنويا من قبل البنك الدولي (World Bank)، حيث افاد التقرير بأن مليار ونصف طالب يذهبون للمدرسة يومياً، وتبلغ كلفة تعليمهم (5%) من اجمالي الناتج القومي للعالم.

 لقد تضاعفت ثلاث مرات نسبة الطلبة البالغين الذين يكملون سنوات الدراسة في الدول ذات الدخل المنخفض للفترة من 1950 الى 2010. لكن من جانب اخر، يفشل في كينيا وتنزانيا واوغندة 75% من طلبة المرحلة الثالثة في قراءة جمل بسيطة، ولم يتمكن 50% من طلبة المرحلة الخامسة في القرى الهندية من احتساب الارقام بشكل دقيق، وان معدل مستوى الطلبة في الدول الفقيرة بمجالي الرياضيات واللغات هي اقل بنسبة 95% من اقرانهم في الدول المتقدمة.

لتسليط الضوء على تلك الاشكالية بشكل دقيق ينبغي ان نجيب على سؤالين مركزيين هما: ما هي اسباب تنامي تلك الظاهرة؟ وآليات معالجتها؟

**هناك عدة اسباب وراء تنامي تلك الظاهرة اهمها ما يأتي:**

* ضعف المستوى العملي للتدريسيين.
* عدم مواكبة المناهج الدراسية للتطورات العلمية، فضلا عن التركيز على البعد النظري والانساني.
* الافراط بالعدد الكبير لساعات الدراسة، مما يفضي الى تشتيت ذهن الطالب، فضلاً عن عدم توفير المدارس لوجبات الطعام للطلبة على غرار الدول الغربية.
* الفساد المستشري في المؤسسات التعليمية، والذي يعيق توظيف الاموال المخصصة للجانب التعليمي بشكل بناء.
* اهتمام الطبقات السياسة في توسيع عدد المؤسسات التعليمية ورفع عدد الطلبة، الذي يعدونه منجزاً سياسياً بذاته، من دون الاهتمام الحقيقي بمخرجات التعليم.

 انّ استمرار ظاهرة عدم التوازن القائم بين ارتفاع عدد الطلبة ومستوى معرفتهم العلمية يسهم بتعميق الفجوة الحضارية بين الدول النامية والمتقدمة، فضلاً عن تهيئة البيئة الملائمة لبروز الجماعات الارهابية في دول الجنوب بشكل دوري.

**آليات معالجة الظاهرة:**

* ايلاء اهمية كبيرة لتعليم طلبة المراحل الاولية، كونهم يشكلون القاعدة التي تحدد مدى نجاح العملية التعليمية.
* اعادة النظر بالمناهج الدراسية في ضوء التقدم العلمي السريع، والتركيز على البعد العملي.
* رفع المكانة الاجتماعية والعلمية للتدريسين من خلال رفع مستوى مرتباتهم، واخضاعهم لتدريبات دورية.
* اعادة النظر بآلية التعليم المجاني على المستوى الجامعي في الاقل، كون آلية التعليم المجاني اثبتت فشلها الذريع، وضرورة اعتماد معيار مستوى اداء الطالب في تحديد رسوم التعليم.
* اعتماد تقييمات موضوعية للطلبة بناءً على ادائهم العملي، بعيداً عن اخضاع التعليم للمتغيرات العرضية التي تبرز في المراحل الحرجة التي تمر بها الامم.
* الحرص على توفير الطعام اثناء ساعات الدراسة لضمان ديمومة انتباه واستيعاب الطلبة.
1. **عدم وجود الوعي الاجتماعي بأهمية التخطيط والذي يعود بصورة أساسية** إلى التخلف الثقافي في هذه الأقطار، إنّ خضوع هذه الأقطار إلى السيطرة الاجنبية أدى إلى ركود فكري وجمود ثقافي كما أنّ طبيعة الإطار الاجتماعي والحضاري القائم أدت إلى صعوبة تقبل كثير من الاختراعات والاكتشافات التي تناقض ما هو مألوف وما اعتاد عليه الناس لفترة طويلة من الزمنـ فلا بدّ عند إدخال أي اكتشاف أو اختراع من معرفة رأي الناس ومدى تقبلهم لهذا الاكتشاف وهل سيؤيدون وجوده أو أنهم سيقفون موقف المعارضة منهـ فلا بدّ من إيمان الناس الذين توضع المشروعات التنموية من أجلهم بأهمية وفائدة تلك المشروعات سواء كانت زراعية أم صناعية.
2. **هجرة الكفاءات إلى الخارج:**

 ترتبط هجرة الكفاءات من الدول الأكثر تخلفا إلى الدول الأكثر تقدما بعوامل دفع من الدول الأولى وبعوامل جذب (أو شد) من الدول الأخيرة، بمعنى أن كل عامل من عوامل الهجرة يمكن أن يكون دافعاً للكفاءات أو جاذباً لها في بلد من البلدان اعتمادا على درجة النمو والتقدم التي بلغها هذا البلد. وانطلاقا من ذلك فإننا عندما نحدد العوامل الدافعة للهجرة نكون قد حددنا تلقائيا العوامل الجاذبة لها مع الأخذ بنظر الاعتبار تعاكس التأثير بين النوعين. وبشكل عام فإن دوافع هجرة الكفاءات من البلدان النامية (أو عوامل جذبها من الدول المتقدمة) يمكن تحديدها بما يأتي:

* تفاوت الدخول:

 يرى الباحثون بعامةٍ، أنّ مستوى الدخل، يعد من الأسباب الأساسية المؤثرة في مجال هجرة الكفاءات، فالبحث عن دخل حقيقي مجزي من قبل أي فرد هو شيء طبيعي ومنطقي ولاسيما عندما يشعر هذا الفرد بامتلاكه المؤهلات العلمية والعملية اللازمة للحصول على هذا الدخل، وبعكسه إذا وجد الفرد أن دخله لا يتناسب وكفاءته وأنه غير قادر (مع ارتفاع الأسعار أيضا) على توفير ابسط الاحتياجات الإنسانية له ولعائلته، كما يحصل في بعض البلدان النامية، فإن أنظاره تتجه حتما نحو الدول المتقدمة ذات الدخول العالي.

- فرص العمل وظروفه:

 يختص البعض من أبناء البلدان النامية في أثناء دراستهم في الدول المتقدمة باختصاصات نادرة بحكم تطورها وحداثتها وبما يفوق إمكانيات ومستوى تقدم بلدانهم، لذلك يواجهون عند عودتهم مشكلة عدم الاستيعاب لما يحملونه من اختصاص، بينما يلاحظ أن أماكن العمل مهيأة لهم في الدول التي درسوا فيها.

من ناحية ثانية يعاني البعض من الأشخاص الكفوئين من عدم حصولهم على فرص العمل التي تناسب اختصاصاتهم في البلدان النامية، بل والأدهى من ذلك هو عدم حصول قسما من المؤهلين على أية فرصة عمل بالمرة لاسيما في البلدان التي لا تملك خطط جيدة لربط التعليم بالتنمية وبما يؤدي إلى خلق فائض عن حاجة البلد في اختصاصات معينة وعجز في اختصاصات أخرى.

* الاسباب السياسية:

  إنّ ظاهرة عدم الاستقرار السياسي ومنذ زمن طويل في معظم البلدان النامية وما صاحبها من تغييرات سياسية في بعض هذه البلدان تشكل سببا من أسباب الهجرة للكفاءات التي تكون في بعض الأحيان محل عدم ثقة نتيجة لما تحمله من أفكار وآراء متطورة، وهذا الأمر (مع عوامل أخرى ومنها اقتصادية اشرنا لها) يترك في نفسية هؤلاء حالة من القلق والاضطراب والخوف على المستقبل.

 إنّ فقدان الاستقرار السياسي وما ينجم من احتمال قيام أوضاع سياسية واقتصادية وإدارية مرتبكة لا تنسجم وما تحتاج إليه الكفاءة من جو هادئ للإبداع والابتكار والعطاء يشكل عامل جوهري للهجرة، فالظروف السياسية في أي بلد تنعكس على مواطنيه لاسيما منهم الباحثين عن حالة الاستقرار لزيادة نتاجهم العلمي، وهم ذوو العقول المفكرة، فعندما تحدث أزمات وأحداث ساخنة تزداد حركة الهجرة العلمية والفنية إلى مناطق أكثر استقرارا في العالم، بخاصة عندما تصل هذه الأحداث إلى حد المساس بحياة أصحاب العقول والعلماء.

 وعليه فإن هناك حاجة ملحة لمي تفكر القطار النامية بوضع جميع المحفزات والامتيازات لاسترجاع العقوق المهاجرة لاتَّ هجرتهم قد أدت إلى نتائج سلبية على التنمية أهمها نتيجتين: أولهما- مضاعفة النقص الذي تعاني منه أغلب هذه الأقطار في كثير من الاختصاصات المطلوبة لعملية التنمية. وثانيهما- خفض نسبة السكان الفعالين اقتصادياً بالنسبة لمجموع السكان فبدلاً من مساهمة أصحاب الكفاءات من المهاجرين في تنمية وتطوير مجتمعاتهم التي هي بأمس الحاجة إليهم فإنهم قد ساهموا في تطوير المجتمعات المتقدمة التي هاجروا إليها.

**الموضوع الثامن- نماذج تنموية**

 إن التخطيط الذي تسعى إليه البلدان النامية ليس بالضرورة هو ذلك النمط من التخطيط الذي ساد أو لا يزال سائداً في الدول الرأسمالية أو الاشتراكية على الرغم من إمكانية الاستفادة منها ولاسيما التجربة الاشتراكية، إذا أخذنا بنظر الاعتبار اختلاف الظروف التاريخية والحضارية الاجتماعية لتلك الدول بالمقارنة مع بالدان العالم الثالث، وعليه فإنّ أقرب النماذج التنموية فائدة للدول النامية هي تلك النماذج التي تخص بعض البلدان النامية التي سبقتها في مضمار التخطيط لأجل التنمية لأنّ الظروف التي خضعت لها جميع الجوانب لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن تلك الظروف التي تمر بها البلدان النامية في الوقت الحاضر، ومع ذلك فإنّ هذا القول لا يعني بأي حال من الأحوال عدم وجود اختلافات في أبرز خصائص النماذج التنموية للبلدان التي سيتم عرضها ولكنه يعني أنّ الخطوط العامة لهذه التجارب التنموية أقرب إلى بعضها البعض كما أنها أقرب إلى ظروف وأحوال بلدان العالم الثالث بوجه عام بالمقارنة مع النموذجين الرأسمالي والاشتراكي، وفي الصفحات القادمة موجز لبعض تلك التجارب التنموية التي من الممكن الاستفادة منها في التخطيط للتنمية في دول العالم الثالث.

**نماذج تنموية**

**أولاً- النموذج الياباني:**

**فكرة عامة عن وضع اليابان:**

 - في يوليو 1853 م رست سفينة أمريكية قبالة الساحل الياباني، وكانت أمراً نادراً، فالشعب الياباني مغلق جدا، وعنصري جداً، وقاس جدا لا يعرفه إلا من عاشره وخالطه فروى عنه. وكان اليابانيون حرصاً على نقاء جزيرتهم، يقتلون أي إنسان ينزل ساحتهم من الأغراب، حتى لو تحطمت به سفينته، واضطر إلى اللجوء إليهم. وحملة قوبلاي خان عام 1882م حفيد جنكيزخان آخر الخانات المغول) كانت ذكرى مرعبة، حين زارهم بـ 4400 سفينة، فكان سيف الساموراي في استقباله، في أفضل ضيافة دموية.

 -تقدم الجنرال (ماثيو بيري) برسالة إلى الإمبراطور الياباني، يطلب منه السماح للسفن الأمريكية، باستعمال المرافئ اليابانية، وأن يسمح للأمريكيين بالنزول إلى الساحل الياباني عند الضرورة. قبل الإمبراطور بهذا، وكانت بداية انفتاح اليابان على العالم، بعد عزلة دامت 200 سنة. ولم يبق الأمر عند الأمريكيين، بل سارعت للاستفادة منه، دول غربية أخرى، وعلى رأسها بريطانيا. وتطور الأمر ـ كالعادة في الضيافة ـ إلى احتلال الغربيين للشواطيء اليابانية، في الحملة الاستعمارية الناشطة يومها.

-وفي عام 1862م قام بريطاني هو (تشارلز ليونكس ريتشاردسن) بإهانة أحد رجال الساموراي، فما كان منه إلا أن استل سيفه فقتل اللورد البريطاني. غضبت بريطانيا، وطلبت محاكمة الياباني، وتعويض الإنجليزي؛ فلم تأبه اليابان؛ فما كان من بريطانيا إلا أن زحفت بسبع بوارج، تجاه الساحل الياباني، عند مقاطعة (كاجوشيما)، فأمطرت مدينة (توجو)، بوابل من حمم البوارج. فعاش اليابانيون حالات الذعر والإذلال وهم لا يملكون سوى السيوف، في وجه هؤلاء الشياطين البيض، الذين يقصفونهم من بعيد، دون أن يلوثوا أيديهم بدم اليابانيين بالالتحام المباشر. وكان مقاتلو الساموراي يلوحون بسيوفهم، ويصرخون بالبريطانيين: إن كنتم رجالا فانزلوا إلى الشاطئ، لنتبادل طعنات السيوف؟! وهو أمر فات وقته.. تحولت مدينة (توجو) إلى كتلة من النيران،، ولم يروا جنديا بريطانيا واحدا، بل كانت البوارج ترمي المدينة بنيران تتلظى.

- وكانت هذه الواقعة حاسمة في تغيير العقل الياباني، فأدرك اليابانيون أنهم خارج إحداثيات التاريخ والجغرافيا. وفورا أرسلوا إلى الغرب 150 شاباً من أذكى أولادهم وأكثرهم طموحاً وجلدا، فلا يعودون بدون معرفة سر البارجة التي تضرب من بعيد والمدفع الجبار؟ وهكذا بدأ عصر (الميجي) كناية عن اسم الإمبراطور، الذي كان يحكم يومها. وكان التوجه أن ينقلوا كل العلوم، من دون تحفظ، من أجل وضع اليد على سر تفوق الغرب.

-كانت اليابان قبل زيارة الجنرال الأمريكي (بيري) معزولة، تعيش على فتات عصر الساموراي المنقرض، حسب نظام عرف باسم (بوشيدو)، وهو نظام حربي صارم، يقوم على التدريب المتواصل، باستخدام سيف مرهف النصل، يحمل باليدين، ويعيش المحارب زاهدا نزيهاً، بالإضافة إلى احترام (معلم السيف) إلى درجة التقديس، والانحناء العميق عند ظهوره. وخلال خمسين سنة قفزت اليابان، من بلد متخلف إلى بلد من الدرجة الأولى، وهذا يعني أن تغير أي بلد لا يخرج عن هذا القانون، ويمكن أن يتغير، و يدخل العصر والحداثة. فقط بشروط دخول اليابان من روح التعلم والتواضع والانفتاح على كل الثقافات. والأهم أن اليابانيين وضعوا خطة لتجاوز الفاصل، وهو ما حققوه، وظهر واضحاً في معركة (تسوشيما) مع الروس عام 1905م، حيث سحق اليابانيون الأسطول الروسي، كما فعلوا لاحقا في (بيرل هاربر) **عندما هاجموا الأسطول الأمريكي القابع في ميناء بيرل هاربر في 7 نيسان 1941 ب 353 طائرة والتي أدت إلى تدمير الأسطول الأمريكي بأكمله.**

 إذن لقد بقيت اليابان لفترة طويلة من الزمن منعزلة عن العالم الخارجي، ومع ذلك فإنّ التجربة اليابانية في التخطيط للتنمية أقدم عهداً من التجارب الأخرى في الدول النامية، ويمكن القول بأنّ ما يطلق عليه بإصلاح (ميجي- فترة ميجي (باليابانية: **ميجي** جيداي هي الفترة الأولى من تاريخ اليابان المعاصر (1868-1912 م). ... بعد وفاة الإمبراطور **ميجي** عام عام 1912 اعتلى الإمبراطور تايشو العرش وبدأت فترة تايشو من التاريخ الياباني.) أبرز وأقدم الإصلاحات التي أحدثت تأثيراً كبيراً في الحياة الاقتصادية في المجتمع الياباني بحيث أدت إلى انتقال اليابان من بلد اقطاعي إلى بلد بدأ يزحف نحو المرحلة الرأسمالية. ولا بدّ من التأكيد بأنّ المحرك الأساس لهذه الاصلاحات كانت الفئات العليا في السلطة وبذلك اختلفت عن التجربة الأوربية لأنّ الاصلاحات الاجتماعية فيها تحركت بفعل الطبقات الدنيا.

 إنّ محور اصلاحات ميجي تدور حول مساعدتها للطبقة المتنفذة في اليابان والتي يطلق عليها (الساموراي- المحاربون الساموراي يشكلون 10% من السكان يقال أنهم يتمتعون بقوة هائلة فإذا مر الساموراي من أمام فلاح وجب على الفلاح أن ينحني له احتراما وإذا رفض الانحناء للساموراي الحق في قطع رقبته)[[1]](#footnote-1) في الانتقال من طبقة اقطاعية كبيرة إلى طبقة رأسمالية. وهنا قامت الحكومة اليابانية بانتزاع الملكية العقارية والسيطرة على الأراضي الزراعية بعد دفع التعويضات السخية لمالكيها واستغلال ما توفر لها من تراكم رأس المال نتج عن الزراعة في بناء الصناعة الحديثة.

 أمّا نقطة التحول الهامة في النموذج الياباني للتنمية هو تحول الحكومة اليابانية ملكية المشاريع الصناعية التي اقامتها من الفرات في الإنتاج الزراعي إلى القطاع الخاص عن طريق البيع والتي كانت تتم بأقل من كلفتها، كما أنّ المشترون كانوا يحصلون على تسهيلات كثيرة أبرزها تأجيلات في الدفع لحث القطاع الخاص في الاتجاه نحو المجال الصناعي. بمعنى أخر إن التجربة اليابانية تعتمد على شعار تقوية القطاع الخاص بتشييد المشاريع الصناعية والاستفادة من رؤوس الأموال والخبرات الفنية والإدارية والتنظيمية التي تملكها الدولة فإذا نجح المشروع الصناعي تقوم الدولة ببيعة ونقل ملكيته إلى القطاع الخاص وبذلك يتوسع القطاع الخاص على حساب قطاع الدولة مما يؤدي إلى تسريع عملية التنمية الاقتصادية.

**الملامح العامة لهذا النموذج:**

1. إنّ هذا التقدم نحو الصناعة حدث على حساب المزارعين والطبقة الفلاحية أنّ الحكومة اليابانية فرضت ضرائب عالية عليهم وحاولت أن تجمع رؤوس الأموال ليس من أجل تحسين الأحوال المعيشية للفلاحين والعمل على رفاهيتهم بل لغرض أن تصبح الأموال التي تحصل عليها بهذا الطريق قاعدة لبناء الصناعة الحديثة.
2. خلق فوارق طبقية حيث اصبح تفاوت في الدخول بسبب نشوء الطبقة الرأسمالية، وهذه الطبقة بدورها كفئة متنفذة اهتمت بالتوسع والحروب والاهتمام بالتسليح وما يرتبط به من صناعات على الرغم من أن التوسع هذا خلق سوق خارجية لتصدير المنتجات من المواد المصنعة. ليس في هذه المستعمرات فقط وإنما الاسواق العالمية الأخرى وذلك لانخفاض أسعار تلك البضائع بسبب رخص العمل.
3. فشل هذا النموذج في تحقيق رفاهية المجموع لأنه يؤدي إلى رفه طبقة واحدة هي طبقة الرأسماليين، بمعنى أنه لم يحل مسألة التفاوت الطبقي والتفاوت الكبير في الدخول.

 **إذن لماذا استمر هذا النموذج وهو يتصف بكل ما ذكرناه من صعوبات؟**

 يجيب على هذا السؤال كثيرا ممن كتبوا عن التجربة اليابانية بقولهم أنّ السبب يكمن في الحضارة (الثقافة) اليابانية حيث التمسك الشديد بالتقاليد ففي اليابان كان هناك احتراماً مستمراً ببعض التقاليد الاجتماعية الموروثة خاصة ما يتعلق منها بتقدير الطبقات المتنفذة ولذلك فإن الحضارة اليابانية قد لعبت دوراً كبيراً في الحيلولة دون وجود صراع طبقي يطيح بالتنظيم الاجتماعي القائم.

**أوجه الاختلاف بين النموذج الياباني والنموذج الغربي أو ألأمريكي:**

 يمكن إيجاز هذه الاختلافات على النحو الآتي:

1. يرى الأستاذ (رونالد دور) أحد أبرز الذين كتبوا عن المجتمع الياباني، في تعليقه على الاستقرار الاجتماعي والتماسك الاجتماعي في اليابان ومقارنته بما هو موجود في المجتمعات الغربية، إنّ المجتمع الياباني يتمتع بتماسك كبير وهو ناتج عن التجانس في الشخصية والالتزام بالقيم الذي هو أكبر وأقوى مما موجود في أي مجتمع غربي آخر، ويرى أن ذلك التجانس يعود إلى التجانس في نظام التعليم الذي يخضع له المجتمع الياباني.
2. يؤكد كوجان (مفكر ياباني)، إنّ المجتمع الياباني يحب الاستقرار ولا يرغب في التغير الجذري أو السريع، وهذا الاستقرار وجد في السنوات الأخيرة جنباً إلى جنب مع محاولة اليابانيين لضمان الاستقلال الاقتصادي في إطار من النمو السريع، ويعطي كوجان الفضل في هذا النمو الاقتصادي السريع إلى عدم تحول المنافسة داخل اليابان إلى صراع مدمر ويقول في ذلك إذا أردنا أن نغير موقفنا نحتاج إلى ثورة حضارية (ثقافية)، ولم يحصل ذلك في اليابان طيلة الألفي سنة الماضية لأنّ الثورة هنا تعني التحدي للفئات العليا والطبقات المتنفذة في المجتمع التي لا يجرؤ اليابانيون في تحديهم والثورة ضدهم.

 ويشير كوجان أيضاً إلى أنّ ذلك لا يعني عدم وجود مشكلات في المجتمع الياباني بوصفه مجتمع صناعي فالمشكلات موجودة شأنها شأن ما موجود في المجتمعات الغربية والمجتمع الأمريكي، ولكن المشكلات في المجتمع الياباني لم تأتي عن طريق المنافسة كما هو الحال في المجتمعات الغربية كذلك دخول بعض العناصر الحضارية من الخارج من أمريكا وأروبا الغربية على وجه الخصوص إلى المجتمع الياباني لم يؤدي إلى اضطراب كبير في الكيان الحضاري الياباني فإذا قارنا مثلاً طبيعة الجرائم وعددها وتأثيرات الطبقة الاجتماعية والعلاقة بين أصحاب العمل والعمال وغير ذلك من ظواهر ليست سيئة في اليابان بالدرجة التي توجد عليها في الاقطار الصناعية الغربية.

**أبرز خصائص التجربة اليابانية:**

 يمكن تحديد أبرز تلك الخصائص في ما يأتي:

1. التحول من الزراعة إلى الصناعة حدث على حساب الطبقة الفلاحية، أذ كانت الحكومة تفرض الضرائب الثقيلة عليهم واعتبرت هؤلاء الفلاحين وسيلة للوصول إلى أهدافها في بناء صناعة وطنية ولم تهتم برفع مستوى الفلاحية أو العمل على تحقيق طموحاتهم وتطلعاتهم.

 إنّ هذا الأسلوب في الأعم الغالب قد لا يكون مقبولاً في أكثر البلدان النامية في الوقت الحاضر التي تسعى لتحقيق التحول من الزراعة إلى الصناعة.

1. احترام الطبقات المتنفذة بصورة مستمرة وعدم الرغبة في الثورة عليها ليس بالضرورة ظاهرة مقبولة في المجتمعات النامية؛ بلْ قد يكون العكس من ذلك إذ أنّ الثورات والانقلابات أو حركات التحرر الوطني قد تكون للقضاء على الامتيازات التي تتمتع بها تلك الطبقات والتي لا تمثل إلاّ القلة من السكان.
2. قيام القطاع العام بدور رئيس في بناء الصناعة وتحوله لملكية المشاريع الصناعية، بعد نجاحها إلى القطاع الخاص عن طريق البيع ووضع التسهيلات الكثيرة لتشجيع القطاع الخاص على شرائها يمكن أن تعتبر ظاهرة قليلة الحدوق في المجتمعات النامية.

 إلاّ أنّ هذه الجوانب الفريدة للتجربة اليابانية والتي تعد سلبية بالنسبة لكثير من البلدان النامية التي تسعى إلى التنمية لا تعني أنّ النموذج الياباني ليست فيه جوانب إيجابية أو يمكن أن يكون مفيداً للدول النامية الأخرى إذا لاحظنا الجوانب الآتية:

1. أكدنا سابقاً أن هذا النموذج التنموي قد نقل اليابان من مجتمع زراعي متأخر إلى مجتمع صناعي متقدم وأصبحت المنتجات الصناعية اليابانية تنافس نظريتها الأوربية والأمريكية في الأسواق العالمية، واعتمد الانتقال بصورة أساسية على استغلال الفائض في الزراعة في بناء المشاريع الصناعية.
2. على الرغم من تشابه المجتمع الياباني في كثير من الخصائص مع المجتمع الصناعي الغربي أو الأمريكي فإنّ هناك بعض التقاليد والقيم ذات الطابع القومي الياباني القديم بقيت ثابتة ولم يحدث تغيير جوهري فيها وعليه فإنّ عملية التحديث لم تكن غربية فقط بل كانت يابانية أيضاً.
3. من أبرز مزايا النموذج الياباني ازدياد القدرة المالية والتنظيمية لمصارف ومؤسسات التنمية وأخذت دورها الكبير في تولي المسؤولية والتوعية في مختلف القطاعات كالزراعي والصناعي وقطاع النقل والمواصلات، يضاف إلى ذلك إنّ دور المصارف لم يقتصر على الجوانب المالية؛ بلْ تعداه إلى الجوانب الفنية والإدارية والمشاركة في تنفيذ المشروعات لضمان الطريق الذي تسير فيه والاطمئنان على لإمكانية استرداد القروض التي تمنحها لهذه المشروعات.

ثانياً-- النموذج الهندي

 يمثل النموذج الهندي نموذجاً أخر يختلف في ظروفه التاريخية والسياسية والاجتماعية والحضارية عن النموذج الياباني. وهنا نعرض أبرز الظروف التي جعلت من هذا النموذج فريداً في كثير من أوجهه وإن تشابه في بعض الخصائص مع بعض النماذج التنموية الأخرى في الدول النامية. وأبرز هذه الظروف هي:

1. تُعدّ الهند من البلدان ذات الأراضي الواسعة ويسكنها عدد كبير من السكان.
2. امتداد الهند تاريخيا لفترة طويلة ووقوعها تحت حكم استعماري مختلف أقساه الاستعمار البريطاني.
3. أصبحت الهند شأنها بذلك شأن الدول النامية سوقاً للمنتجات البريطانية ومصدراً للمواد الخاتم لفترة ويلة من الزمن امتدت إلى بداية الخمسينيات من القرن العشرين عندما حصلت الهند على استقلالها السياسي.
4. بالإضافة إلى السياسات الاستعمارية التي شجعت على إيجاد الركود الاقتصادي في الهند وإبقاءه متخلفاً فإنّ الظروف الطبيعية الصعبة ووجود تفكك التنظيم الاجتماعي وعدم وجود فائض في الزراعة من العوامل التي ساعدت على عرقلة نمو الاقتصاد الهندي وعدم تحقيق تراكم في رأس المال يستغل في بناء الصناعة في وقت مبكر.
5. عملت السياسة البريطانية عبر تشجيع المحاصيل الزراعية التي تستفيد منها المصانع البريطانية وشراءها بأسعار منخفضة وبيعها بعد أن تصبح سلع مصنعة بأسعار باهظة.
6. بما كانت الهند تابعة إلى بريطانيا التي تسير وفق الاسلوب الرأسمالي في فلسفتها الاقتصادية فكان من الطبيعي أن تشجع بريطانيا بكل الوسائل اتجاه المجتمع الهندي إلى القطاع الخاص.

 **المحاولات الأولى للتصنيع في الهند وتأثرها بالنموذج الياباني:**

 إنّ المحاولات الأولى للتصنيع في الهند تأثرت بالنموذج الياباني أي إنّ القطاع العام هو الذي يبدأ ببناء المصانع وبعد ذلك تحول ملكيتها إلى القطاع الخاص.. إلاَّ أنّ الظروف الطبيعية السيئة وعدم وجود فائض في الزراعة كما كان الوضع في اليابان وعدم تراكم رأس المال الكافي ليستغل في الصناعة كما ذلك أدى إلى عرقلت نجاح النموذج الهندي. هذا بالإضافة إلى إنّ الاستقلال السياسي في الهند قد صاحبه فكرة الإصلاح الاجتماعي وانتشال الملايين من الفقراء المعدمين ومحاولة رفع مستوى معيشتهم وتوفير مستلزمات الحياة الأساسية لهم.

**الهند والتوجه الاشتراكي:**

 كان قادة الهند من أوائل الذين نادوا بالتعاليم الاشتراكية واعتبروها الأساس في القضاء على الفقر والمرض والجهل والتأخر في الهند والقضاء على التمايز الطبقي والتخلص من البطالة وإتاحة الفرصة للأفراد التعليم وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة في توزيع الثروات.. وغيرها من المبادئ الاساسية التي ينادي بها الفكر الاشتراكي.

 ظهر مفهوم الاشتراكية بمعناه الواسع في القرار الخاص (الحقوق الأساسية) الذي اقترحه غاندي (1869-1948) م 1931 (السياسي البارز والزعيم الروحي للهند خلال [حركة استقلال الهند](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE_%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%86%D8%AF)(.  والذي اشار فيه إلى أنه يجب القضاء على استغلال الجماهير كما يجب أن يكون التحرر السياسي قائماً على أساس التحرر الاقتصادي للملايين الذين يتضورون جوعاً. ثم قامت لجنة التخطيط القومية في عام 1938 برئاسة جواهر لال نهر (ولد في  [1889](https://ar.wikipedia.org/wiki/1889) وتوفي في [1964](https://ar.wikipedia.org/wiki/1964).[ يعد نهرو أحد زعماء حركة الاستقلال في [الهند](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%86%D8%AF)، وأول رئيس وزراء للهند بعد الاستقلال، وشغل المنصب منذ [1947](https://ar.wikipedia.org/wiki/1947) حتى وفاته ) بأعمال جليلة عندما وضعت خطة لتوجيه الاقتصاد الهندي نحو الاشتراكية. وفي عام 1955 اتخذ المؤتمر الوطني الهندي قراره باتحاد المنهج الاشتراكي في تخطيط الهند. حيث بدأت الدولة بالعمل على بذل الجهود للنهوض بالتنمية والشعب الهندي وضمان حصول جميع المواطنين على وسيلة كافية للعيش كذلك السيطرة على الموارد المالية وعدم تركز الثروة ووسائل الانتاج بيد قلة من الناس أو بما يضر بمصالح الشعب العامة. كل ذلك تضمنته **الخطة الخمسية الأولى عام 1951 والتي ركزت على:**

- الاهتمام بالزراعة من قبل الدولة ذلك لاعتقاد زعماء الهند أنّ أبرز المشكلات التي تواجه الهند هو تزايد السكان الذي يتطلب توفير الغذاء والطعام الذي يستطيع أن يواجه هذه الأعداد المتزايدة من السكان. بذلك قامت الحكومة باستصلاح مساحات كبيرة من الأرض وأنشأت مشاريع ضخمة للري ومن ثم حققت زيادة في الانتاج الزراعي.

- الاهتمام بوسائل النقل وتنمية الصناعات التحويلية (عبارة عن **صناعات** ينطوي نشاطها على تحويل المواد الأولية إلى منتجات نهائية أو منتجات وسيطة. كما يمكن تعريفها بأنها: الأنشطة التي تعالج المواد الخام المستخرجة من الطبيعة والمواد الزراعية والنباتية والحيوانية وتحويلها إلى شكل آخر قابل للاستفادة منه( واستطاعت عن طريق القروض التي حصلت عليها من البنك الدولي للأنشاء والتعمير أن تحسن خطوط سككها الحديدية.

- العناية بتنمية الريف والمجتمعات المحلية من خلال تشجيع القرويين على مساعدة أنفسهم عن طريق ارسال المتخصصين لكل قرية ويقوم هؤلاء المتخصصين بمسح القرية ويسألون أهالي القرية عن حاجاتهم ويهيئون لهم جميع ما يطلبون لتنمية وتطوير مجتمعهم المحلي. ولكن هذا الإجراء واجه كثير من المشكلات تتعلق بعدم وجود المتخصصين الأكفاء وتضارب المصالح في القرى وصعوبة اندفاع الأهالي بصورة طوعية لمساعدة أنفسهم وعدم إدراكهم لمثل هذه الإجراءات. ومع ذلك فإنّ هذا الإجراء نفذ في آلاف القرى الهندية.

 **أمّا الخطة الخمسية الثانية** فقد قامت على أساس مختلف عن الخطة الخمسية الأولى حيث ركزت على:

-الاهتمام بالصناعات الثقيلة فقد وجد الزعماء الهنود أنّ مستقبل التصنيع في الهند لابد وأن يعتمد على حاجاتها من الصناعات الثقيلة وبسبب مصادر دخلها المحدودة فإن الهند يجب أن تعتمد على نفسها في ذلك دون الاستيراد من الخارج.

- التوجه للاهتمام بما يسمى بصناعات الكوخ أي الصناعات اليدوية من منسوجات وسلع بسيطة لتحقيق الاكتفاء الذاتي منها ومن ثم تحسين دوخل الأفراد ولاسيما في القرى. ولكن ظهرت وجهتي نظر حول هذا الموضوع الأولى تبناها كثير من الهنود وهي ضرورة الاهتمام بهذه المنتوجات أما وجهة النظر الثانية فقد عارضتها بسبب كونها تستنزف جزء من الأموال المعدة للصناعات الثقيلة التي تحتاجها الهند بالإضافة إلى أن منتوجات الكوخ تعني منافستها لأصحاب المعامل التي تنتج سلعاً استهلاكية ومن ثم سيقلل من تطوير صناعات هذه المعامل.

**الخطة الخمسية الثالثة عام 1961 وأبرز اهتماماتها:**

* استمرار الاهتمام بالتصنيع.
* تقوية دور الدولة والحيلولة دون تركز الصناعات في أي عدد محدود من رجال الصناعة.
* تنمية الصناعات الصغيرة بتقديم المساعدات والاجراءات التي تمكنها من الحصول على ما يلزمها من مواد خام وخدمات وقروض وغيرها.
* الارتفاع بمستوى وسائل النقل والمواصلات والتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية في جميع أجزاء البلاد.
* تثبيت الأسعار للسلع الاستهلاكية بما في ذلك الأطعمة والملابس عند مستويات معينة حيت قامت الحكومة بخزن كميات كافية منها لكي يكون هذا الإجراء حاجز يمنع انخفاض الأسعار وارتفاعها عن المستوى المحدد لحماية مصالح الفلاحين والمستهلكين في المدن.
* ويبقى أهم أهداف التنمية في الهند ضمن هذه الخطة كما في الخطة السابقة

رفع مستوى الانتاجية في الزراعة والصناعة وضمان الاستفادة من التسهيلات الخاصة بالري واستخدام المخصبات العضوية والكيمياوية والآلات الزراعية. على الرغم من وجود أهداف أساسية أخرى كتقليل التفاوت في الدخول والثروات ومنع تركز القوة الاقتصادية بيد قلة من الناس كما ذكرنا ذلك سابقاً.

**أما أهم الصعوبات التي واجهها النموذج الهندي فيمكن أيجازها على النحو الآتي:**

1. السيطرة الاستعمارية التي استمرت إلى فترة طويلة والتي أدت إلى تشجيع بعض المنتوجات الزراعية التي تستخدم كمواد أولية للمصنع البريطانية وتصدير المنتوجات الصناعية إلى الهند وبيعها بأسعار باهظة. إنّ هذا الأمر يعني ترك معظم القطاع الزراعي في ركود تام.
2. ايجاد طبقة برجوازية تدعم النظام الاستعماري والسيطرة الأجنبية لالتقاء المصالح ومحاولة الإدارة البريطانية في بداية الأمر إقامة النموذج الهندي للتنمية على نمط النموذج الياباني، أي محاولة الاعتماد على القطاع الخاص في التنمية لأنّ النظام الاقتصادي الغربي يقوم بصورة أساسية على حرية راس المال في الاستثمار في القطاع الذي يرغب فيه أو يراه مناسباً.
3. عدم وجود فائض في الزراعة يتم بواسطة تحقيق تراكم في رأس المال كما حدث في اليابان يمكن استغلاله في الصناعة وهذا الأمر يرجع ليس فقط لعدم تطوير الزراعة بصورة كافية وإنما أيضاً إلى العدد الكبير من السكان والزيادة المستمرة فيه بنسبة أكبر بكثير من زيادة المواد الغذائية.
4. إنّ الاشتراكية تتطلب وجود نوع من التماسك القومي والاجتماعي والشعور بالصالح العام ومشاركة أغلب أو جميع قطاعات المجتمع في سبيل تحقيق أهم المبادئ التي تقوم عليها. وفي مجتمع كالهند توجد عوامل عديدة وظروف كثيرة عرقلت وربما لا زالت تعرقل قيام الاشتراكية وتؤدي إلى الانشقاق وعدم العمل في سبيل المصلحة العامة أبرزها قيام النظام الطائفي والاقليمية والاختلافات اللغوية، وعلى الرغم من أن التحضر والتصنيع يمكن أن يلعبا دوراً كبيراً في القضاء على كثير من هذه الظواهر لازالت قوية وتلعب دوراً كبيراً في عرقلة الوصول إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.
5. إنّ التنمية الاقتصادية والاجتماعية السريعة التي سعت الهند لتحقيقها للقضاء على الفقر ورفع مستوى المعيشة وتحقيق العدالة الاجتماعية لا يمكن أن تتم في ظل جهاز إداري تقليدي متباطئ ومتراخي في التنفيذ، بل يحتاج إلى جهاز إداري فعال مستعداً لأداء المهام التي تلقى على عاتقه فيما يحص تنفيذ البرامج والسياسات الموضوعة في خطط التنمية الخمسية.

فائدة التجربة الهندية للدول النامية

**يمكن إيجاز مدى فائدة التجربة الهندية للأقطار النامية بما يلي:**

1. أهمية الاستقلال السياسي والاقتصادي في اتخاذ القرارات الخاصة بالتنمية.
2. أهمية الكيان الاجتماعي وطبيعة الحضارة في مدى نجاح سياسات التنمية.
3. الدور الكبير الذي يمكن أن يلعبه الفائض في الزراعة الذي لم تحققه الهند في إنشاء وتطوير الصناعات من ناحية تزويدها بالمواد الخام والحصول على تراكم رأس المال.
4. ضرروه التخطيط الشامل في البلدان النامية ولاسيما تلك التي تمتاز بازدحام السكان وقلة الموارد الطبيعية.

**ثالثاً- التجربة الصينية:**

 تمثل التجربة الصينية تجربة فريدة أخرى لا بدّ من النظر إليها لمعرفة ابعادها وإمكانية الاستفادة منها في التخطيط من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية.

 عندما استلم الشيوعيون الصينيون مقاليد البلاد عام 1949 كانت أمامهم خبرة سنوات عديدة في التنظيم الريفي والإصلاح الزراعي في شمال غرب الصين لكن مع ذلك لم تكن لديهم إلاّ قليل من المعرفة في الصناعة وإلى إدارة شؤون المدن. وفوق هذا ذاك لم يكن لديهم إلاّ القليل من المعرفة عن التخطيط الاقتصادي والاجتماعي الشامل.

 وبعد وقت قصير من الحكم حول القادة الصينيون انتباههم نحو تخطيط الاقتصاد مركزين في بدابة الأمر على نموذج الاتحاد السوفيتي السابق وتأكيده على الصناعة الثقيلة. مع الأخذ بنظر الاعتبار تجنب أكثر المعيقات والعثرات التي يتميز بها نموذج الاتحاد السوفيتي السابق.

 ومع ذلك استمروا في اتخاذ السياسة الخاصة بهم في الحقول التي لديهم فيها خبرة خاصة في الاصلاح الزراعي وفي المزارع الجماعية التي كانت تحظى بتأييد الفلاحين الفقراء والأغلبية الساحقة من الفلاحين بصورة عامة.

**تطبيق الاشتراكية:**

 إن تطبيق الاشتراكية في الصين والذي يركز على دعم القطاع العام والتقليل من أهمية القطاع الخاص ومن ثم القضاء عليه كلياً جاء بصورة تدريجية وبحسب متطلبات الظروف. فمثلاً.. قبل ثورة 1949 كتب (ماو تسي تونغ- 1893- 1976 Zh-Mao Zedong.ogg. هو ثوري شيوعي صيني ومؤسس جمهورية الصين الشعبية، والتي حكمها من خلال قيادته للحزب الشيوعي منذ تأسيسه عام 1949 وحتى وفاته عام 1976. يُعرف أيضاً باسم الرئيس ماو. ) ليؤكد على أهمية الاقتصاد الرأسمالي الحر وحماية الملكية الخاصة، ولكن بعد استقرار الأمور للنظام بدأ التضييق على النشاط الخاص وتم صدور قوانين في هذا الاتجاه. ففي سنة 1950 صدر قانون يلزم المنشآت الصناعية الخاصة بتقديم تقارير عن وضعها المالي وكل ما يتعلق بنشاطها. ثم صدر قانون آخر في السنة نفسها يلزمها بتقديم تقارير متعلقة بخطط انتاجها كما ألزمها بتوزيع أرباحها بين المساهمين والعمال وكانت هذه الإجراءات بمثابة الخطوة الأولى لمعرفة إمكاناتها وحجم نشاطها. وازدادت هذه الإجراءات حدة في عام 1951 حيث تم مصادرة ملكيات كثيرة وحكم على كثير من أفراد الطبقة الرأسمالية بدفع غرامات باهظة. وفي عام 1953 دعي أصحاب العمل وأعلنت السلطات بصورة صريحة الاتجاه نحو الاشتراكية وحثت القطاع الخاص للاندماج مع القطاع العام وحددت الوصول إلى الاشتراكية خلال 15 سنة.

وبدأت المحاولات لإدماج القطاع الخاص بالقطاع العام وسمح لهؤلاء أصحاب رؤوس الأموال أو المشاريع الخاصة بالحصول على جزء من الأرباح، ولكن لم يكد ينتهي عام 1956 حت تم الإعلان بأن الفائدة التي يستحقها ملاك المشاريع لن تستمر إلاّ لمدة 7 سنوات أخرى تنتهي في عام 1962 لكي يتم التحول نحو الاشتراكية، وبعد هذا الإعلان تنازل اصحاب رؤوس الأموال عن حصتهم في الأرباح وقبلوا بالعمل كمدراء بمرتبات ثابتة ووضعوا خبرتهم تحت تصرف الدولة لكي يظهروا ولائهم للنظام القائم.

**أولويات خطط التنمية:**

 **الخطة الخمسية الأولى 1953:**

 ركزت هذه الخطة على الصناعات الثقيلة وتوفير السلع الانتاجية وتنمية الزراعة لتوفير المواد الغذائية الأساسية والمواد الخام للصناعة ومحاولة زيادة انتاجية العمال بصورة أكبر من زيادة الأجور النقدية لتجنب حدوث تضخم وتحقيق رأس المال. وفعلاً نجحت الصين في هذه الخطة من زيادة انتاجها من الحديد والفولاذ إلى أربعة أضعاف كذلك كان انتاج الفحم والاسمنت مضاعفاً.. وهذا يعني كان التوجه نحو الصناعات الثقيلة هو الأرجح ولم يكون هناك اهتمام مماثل للسبع الاستهلاكية.

وقبل أن تنفذ هذه الخطة ظهر اتجاهين متناقضين الأول كان يدعو للتأكيد على الصناعة الخفيفة والاصلاح الزراعي والثاني كان يؤكد على الصناعات الثقيلة، وهنا كتب (ماو تسي تونغ) منتقدا ذلك فيقول أنّ التحول نحو الاشتراكية لا يمكن أن يتم في التوجه نحو الزراعة فقط أو الصناعة فقط فلا بدّ إن نطور المجالين وكذلك يقول أن الصين يجب أن تضع أهمية أكبر على الصناعة الخفيفة والزراعة دون أن يختل التوازن بين هذه الأهمية وبين التأكيد على الصناعة الثقيلة لكي لا يتم الوقوع في الأخطاء التي حدثت في الاتحاد السوفيتي وفي بعض أقطار أوربا الشرقية حيث المبالغة في التركيز على الصناعة الثقيلة التي أدت إلى حصول نقص في المنتجات الزراعية وعدم استقرارا العملة.

**الخطة الخمسية الثانية 1957:**

حاولت هذه الخطة أن تتلافي ما وقعت في الخطة الأولى إلاّ أنها مع ذلك ركزت على مرة أخرى على الصناعة الثقيلة ولم تهتم بالسلع الاستهلاكية..

 وعلى الرغم من ذلك لابد من القول إن هذه الخطة كانت أكثر دقة وفعالية نتيجة للخبرة التي تم اكتسابها من الخطة الأولى، نفذت هذه الخطة في إطار أكثر وضوحا لمفهوم الاشتراكية الذي لم يتضح تماماً ضمن الخطة الأولى كذلك في هذا الوقت أو خلال هذه الخطة الثانية كانت الدولة تسيطر على مجمل النشاط الاقتصادي. ثم جاءت الخط الخمسية الثالثة علم 1960 أي بعد مرور 3 سنوات من تنفيذ الخطة الخمسية الثانية للتجنب كل ما وقعت في الخطتين السابقتين من أخطاء وصعوبات خصوصاً فيم يتعلق بالزراعة.. نكتفي بهذا القدر في عرض الخطط لأننا غير معنيين بتوضيح جميع خطط التنمية الصينية لكن هذه فترة الانطلاق للصين نحو التنمية وقد تم إيضاحها.

**العلاقات العشر الكبرى في التنمية:**

 القى (ماو تسي تونغ) خطاباً عام 1956 عرف باسم العلاقات العشر الكبرى والتي تعد برنامج عمل تهتدي فيه السياسات التخطيطية من أجل التحول نحو الاشتراكية وتمثل برنامج عمل للاعتماد على النفس والاستقلال الاقتصادي الذي يعد العلامة المميزة للاقتصاد الصيني آنذاك وسنتعرض إلى بعض هذه العلاقات على النحو الآتي:

1. **العلاقة بين الزراعة والصناعة وبين الصناعة الثقيلة والصناعة الخفيفة.**

 يرى ماو تسي تونغ عدم إمكانية التضحية بأحدهما في سبيل الأخرى وعدم إعطاء أهمية مبالغ فيها لأي منهما على حساب الأخرى أي لا بدّ من الموازنة بين هذه القطاعات والاهتمام المتساوي بها.

1. **العلاقة بين الصناعة الساحلية والصناعة بالداخل:**

 تؤكد مرة أخرى على التوازن في تطوير الصناعة الساحلية من ناحية والصناعة في الداخل من ناحية أخرى وعدم تشجيع أحداهما على الأخرى.

1. **العلاقة بين البناء الاقتصادي والدفاع العسكري:**

 شكلت المصروفات العسكرية والإدارية 30% من مجمل مصروفات ميزانية الدولة في فترة الخطة الخمسية الأولى، وهذه النسبة تعد مرتفعة جداً ويجب أن تقلل في فترة الخطة الخمسية الثانية إلى 20% لكي تتوفر رؤوس الأموال اللازمة لزياد انتاج المصانع، فالنمو الاقتصادي يمكن أن يؤدي إلى تطوير القدرات العسكرية وعلية يجب التقليل من النفقات العسكرية.

1. **العلاقة بين الدولة ووحدات الانتاج والمنتجين الفرديين:**

بقدر تعلق الأمر بظروف العمال الصناعيين يؤكد ماو بأن زيادة الانتاج لابد أن تقود إلى التحسن التدريجي في ظروف عملهم ورفاههم الاجتماعي. كما هناك ضرورة في زيادة أجور العمال لاسيما أولئك العمال الذين يقع سلم أجورهم في المستويات الدنيا للتقليل من الفجوة بينهم وبين العمال الذين يقع سلم أجورهم في المستويات العليا.

1. **العلاقة بين السلطة المركزية والسلطة المحلية:**

في هذا المجال ينتقد ماو تجربة الاتحاد السوفيتي السابق في محاولة حصر كل شيء في أيدي السلطة المركزية عند توجهها نحو الصناعات الثقيلة، وهذا يعني خنق روح المبادرة والعمل المستقل للسلطات المحلية، وطبعاً هذا لا يعني عدم أهمية القيادة المركزية والخطة الشاملة في بناء مجتمع اشتراكي قوي ولكنه يعني أن أهمية هذه الجوانب لا تعني عدم أهمية تطبيقه نوع من اللامركزية وجعل كل منطقة أو مجتمع محلي يقرر الخصوصية التي تحددها الظروف التي يعيش فيها، خصوصاً فيما يتعلق باستثمارات في المشروعات المتوسطة والصغيرة في المناطق والأقاليم ولاسيما الريفية لتوفير الحاجات محلياً والتخفيف من مصاعب النقل والسماح لكلثرية باكتساب العلم والتكنولوجيا ومحاولة رفع مستوى المعيشة فيها. هذه بعض من العلاقات العشر**.**

**الاستراتيجية العامة للتنمية في الصين ومدى فائدتها للدول النامية.**

 على الرغم من عدم ثبوت استراتيجية التنمية في الصين وخضوعها إلى عدة تغيرات أو تعديلات ولاسيما بعد وفاة ماو تسي تونغ، إلاّ أنّ الاستراتيجية العامة للتنمية تتكون من الخطوات المهمة الآتية:

1. تحطيم البناء الطبقي للإقطاعيين وفئة ملاك الأراضي وإعادة توزيع الأرض والدخل والقوة على الفلاحين والعمال.
2. تكوين علاقات اشتراكية للإنتاج بأسرع ما يمكن واستخدام الحزب لتثقيف الفلاحين والعمال وتوجيههم نحو القيم والمثل الاشتراكية.
3. تكوين جهاز تخطيطي يقوم على تعبئة جميع المصادر والبدء بالتصنيع على أن يتم التأكيد على الصناعات التي لها علاقة مباشرة بالزراعة.
4. تشجيع الادخارات لتحقيق تراكم رأس المال والعمل على تشجيع المناطق الريفية لإنتاج ما تراه مناسباً عن طريق استثمار ما تم إذخاره في تلك المناطق وإتاحة الفرصة لها لإدارة الصناعات الصغيرة الخاصة بها.
5. تطوير الطاقة البشرية وتشجيع الابداع ونشر القيم الاشتراكية التي تؤكد على خدمة الشعب وتبتعد عن الأنانية وتدعو إلى الالتزام وتركز على الحوافز المادية. وعلاوة على ذلك فإنّ تنمية الطاقات البشرية لا يمكن أن تتم بدون توفر الخدمات الصحية في كل مكان وتعليم أكبر عدد من الناس.

 هذه مجمل مؤشرات الاستراتيجية العامة والتي وضعها ماو، ولكن هل تصلح مثل هذه الاستراتيجية للتطبيق في الدول النامية؟

 الإجابة على هذا السؤال تعتمد على النظام الاقتصادي السياسي القائم في البلدان النامية وطبيعة الإطار الحضاري والتركيب الطبقي الموجود فيها، فعلى الرغم من تحرر أغلب الدول النامية من السيطرة الخارجية وقيام حكومات مستقلة سياسياً إلاّ أنّ الاستراتيجية الصينية بوجه عام يمكن أن تكون لها أهمية قليلة لكثير من حكومات هذه الدول لأنّ هذه الاستراتيجية تتضمن أخذ السلطة من أيدي الطبقات الحاكمة ومؤيديها من السلطات الاجنبية وتطبيق الاشتراكية بدلا من الرأسمالية كما إنها تدعو إلى التصنيع والنشاط الثوري المستمر. ولما كانت كثير من أقطار العالم النامي في الوقت الحاضر إلى حد كبير دوراً خاضعاً وغير مستقل في النظام الرأسمالي العالمي وتخدم الدول الصناعية في هذا النظام عن طريق تزويدها بالمواد الخام، النفط، العمل الرخيص والأسواق، فإنّ اتباعها لخطوات الصين في التنمية تعني أولاً وقبل كل شيء أن تخرج من هذا النظام العالمي المقيد لها ثم بعد ذلك تبذل جهودها للأخذ بسياسة التنمية الشاملة بالاعتماد على مصادرها بالإضافة إلى المعونات التي يمكن أن تحصل عليها من الأقطار الاشتراكية.

 فبرامج الصين في التنمية ككل يمكن أن تحظى بموافقة بعض الطبقات ولاسيما الفقيرة والمعدمة في الاقطار النامية ولكن من الصعوبة أن تحظى بتأييد حكومات تلك الاقطار.

 وعلى العموم فإنّ ابرز النواحي التي يمكن لدول النامية أن تستفيد منها من النموذج الصيني (دروس) يمكن إبرازها بما يلي:

1. الدرس الأول.. لقد بينت الصين أهمية التصنيع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. فالمصادر الكبيرة المكرسة في البداية لإنتاج الحديد والفولاذ وإيجاد الطاقة الكهربائية والصناعات الكيماوية كانت من الأمور التي لابد منها في إيجاد القاعدة التي تقام على أساسها التطورات المتأخرة الخاصة بالزراعة والنقل والبضائع الاستهلاكية وانتاج الأسلحة الحربية وتحرير الاقتصاد من تبعية النفوذ الأجنبي.
2. الدرس الثاني.. بينت التجربة الصينية ولاسيما في الستينات كيف يتم التصنيع وفي نفس الوقت يتم تجنب بعض المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن أن تهدد كيان المجتمع. فقد أتاحت الصين الفرصة لعدد متزايد من السكان ولاسيما المناطق الريفية للمشاركة في الفعاليات الصناعية للتقليل من احتمال قيام العلاقات العدائية بين المدينة والريف وبين العمال والفلاحين عن طريق ادخال الصناعة إلى المناطق الريفية بدلا من جلب القوى العاملة من الريف إلى المدينة وتحويل المناطق الريفية إلى تجمعات محلية حضارية صناعية وزراعية معتمدة على نفسها وتجذب الناس للعيش معاً بعد أن يتم توفير كثير من الخدمات الأساسية محلياً.

 فالتجربة الصينية مفيدة للدول النامية لأنها تبين نمط التصنيع لا يؤدي إلى إيجاد الفوارق الكبيرة والحادة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية وبين الفقير والغني وبين المستخدمين والعاطلين أو بين منطقة وأخرى لذلك نجد أن كثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الموجودة في كثير من الدول النامية كالبطالة وارتفاع نسبة وفيات الأطفال وانخفاض التعليم وسوء التغذية وسوء الحالة الصحية وغيرها من المشكلات غير موجودة في الصين إلى حد كبير.

1. الدرس الثالث الذي يمكن أن تقدمه الصين إلى أقطار العالم الثالث هو التأكيد على أهمية زيادة الحافز على العمل والطريقة التي يمكن أن تؤدي إلى ذلك. فالاقتصاديون الرأسماليون يؤكدون وبقوة على كيفية إعادة تعبئة المصادر المادية ولاقتصادية للحصول على نسب عالية من الانتاج القومي بينما يعطون أهمية قليلة في كيفية جعل الناس مولعين في عملهم وراغبين في بذل جهود كبيرة لإنجاز الأهداف التي يسعون إليها.

 أما الصينيون فقد اثبتوا إلى حد كبير عكس ما أكد عليه الاقتصاديون الغربيون بجعلهم الناس يعملون بصورة جدية عن طريق تتغير بيئات عملهم وتحويل دوافعهم وتعليمهم وتوفير التسهيلات الصحية لهم وتزودهم بالتدريب الفني. ففائدة التجربة الصينية في هذا المجال هو أنها أكدت أن بالإمكان زيادة انتاجية العمال والفلاحين إلى درجة كبيرة عن طريق خلق جو من العمل خال من الاغتراب أو على الأقل يقل فيه الشعور بالاغتراب إلى درجة كبيرة.

1. الدرس الرابع الذي يمكن أن تتعلمه الدول النامية من التجربة الصينية هو أن رأس المال الأجنبي لا يحقق التنمية الاقتصادية ثم أن علاقات التبعية للأقطار الصناعية لن تحقق لها التنمية المنشودة لذاك لابد من ضرورة تحطيم مثل هذه العلاقات ومن ثم اتباع طريق الاستقلال السياسي والاقتصادي والاعتماد على النفس جهد الإمكان.
2. الدرس الخامس هو استخدام جيش التحرير الشعبي في الصين كمؤسسة عسكرية لها دور كبير في التنمية بدلاً من يكون معوقاً لها كما هو الحال في كثير من مجتمعات العالم الثالث التي تستخدم جيوشها لقمع شعوبها دون أدنى قدر من الاسهام في تنمية المجتمع وتطويره.

**الموضوع التاسع- التخطيط للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي**

  يقوم نموذج التنمية الحقيقية في جوهره على فكرة العدل والمساواة يجب أنْ تتحرك بصورة شاملة ومتوازنة على جميع المستويات، من أجل تحقيق نهضة حضارية شاملة في الدولة. فهي عملية مجتمعية شاملة متوازنة هدفها تأمين متطلبات الحياة الكريمة للإنسان، وتسعى للنهوض بكل مكونات الدولة عبر عمليات متوالية ومتتالية. ويجب أن لا تكون ذات حركة عشوائية أو استجابة وقتية لمتطلبات واقعية أو رد فعل لبيئة دولية أو إقليمية، وإنما تكون دائمًا في جوهرها عملية مستقلة شاملة متواصلة من خلال السيطرة على الفائض الاقتصادي وعدم استنزافه، وإعادة توزيعه لصالح الطبقات الفقيرة، لتحقيق التطور والتقدم لإيجاد نهضة حضارية. وفي الوقت ذاته يجب على التنمية أن تعمل لتحقيق التوازن للمجتمع دونما التركيز على قطاع بعينه عن القطاعات الأخرى، أي التركيز على التنمية الاقتصادية على حساب التنمية الاجتماعية والسياسية والثقافية، وهكذا.

 فيما نجد أن جوهر إشكالية التنمية في الوطن العربي يكمن في البنية المعرفية لمفهوم التنمية الذي يتم الحديث عنه، أو ما يمكن أن نطلق عليه (أبستمولوجيا التنمية)، وهو تلك المنظومة من المسلمات والمفاهيم والغايات والأهداف المؤطرة برؤية معينة للإنسان والكون والحياة.

 يعتبر الاقتصاد من اهم الجوانب الاساسية في بناء الدولة ومؤسساتها فمن خلاله يمكن ان تُسير باقي الامور، ويشكل الجانب الاقتصادي اليوم في بعض البلدان العربية مصدر قلق للعديد من المهتمين خصوصا تلك الدول التي تعرف بالدول الفتيه أو غير المستقرة والتي شهدت تغيراً سياسياً أدى إلى تغيرات كبيرة في الآونة الأخيرة، الأمر الذي ولد مشكلة اقتصادية كبيرة، بالإضافة الى المشاكل الاخرى. والداعي إلى ضرورة التحول عن نموذج الاقتصاد السياسي السائد في الدول العربية والذي أدى الى تركز السلطة السياسية والاقتصادية في أيدي قلة قليلة، وأثار سخطا شعبيا واسع النطاق. مما يستدعي ضرورة التحول من (الدولة الريعية) التي تعتمد على العائد من ايجار الموارد الطبيعية وبيعها وهو مصطلح في [العلوم السياسية](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85_%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9) [والعلاقات الدولية](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA_%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9) يشير إلى الدولة التي تستمد كل أو جزء كبير من إيراداتها الوطنية عن طريق تأجير الموارد المحلية لعملاء خارجيين، أٌستخدم مصطلح الدولة الريعية منذ القرن العشرين للإشارة إلى الدول الغنية بالموارد الطبيعية مثل النفط والغاز، بحيث تستحوذ السلطة الحاكمة على هذا المصدر وتحتكر مشروعية امتلاكه وتوزيعه وبيعه، إلى (نموذج الدولة التنموية التي تعطي اولوية لجميع قطاعات الدولة المختلفة بالتوازي والمساواة. أي الدولة التي تتدخل وتوجه مسار التنمية الاقتصادية.

 إنّ النظر إلى التنمية بجميع جوانبها يحتاج إلى بحوث عديدة لذلك سنركز هنا على العموميات دون الدخول في التفاصيل المتعلقة بتنمية كل قطر، وقبل الدخول في هذا الموضوع لابدّ أن تحديد المقصود بالتنمية والمفاهيم الأخرى المرتبطة بها وهي على النحو الآتي:

* 1. **التخطيط والتنمية:**

 نستطيع القول بأنّ هذين المفهومين لا يمكن النظر إليهما إلا على أساس أنّ أحدهما لازم ومكمل للآخر، وربما جاء الترابط بينهما إلى كون أحدهما وسيلة (التخطيط) والآخر هدف (التنمية).

**مفهوم التخطيط :**

 يعد التخطيط بمفهومه العام "عبارة عن تحديد لمجموعة من الأهداف المتناسقة التي يراد تحقيقها وفق أولويات معينة، وخلال فترة زمنية محددة، مع اختيار لمجموعة الوسائل والإجراءات اللازمة لتحويل هذه الأهداف إلى وقائع".

 والتخطيط كما هو متعارف عليه في العلوم الاجتماعية يقصد به الإعداد المسبق للشيء وتنفيذه، وذلك وفق الأهداف المبرمجة، ويكون التنفيذ من خلال مراحل تنفيذية وزمنية، ويتميز التخطيط بأسلوب المعالجة، حيث يقوم بتقديم الحلول من خلال المخططات التنظيمية، ومن أشكاله : الخطط الخماسية والعشرية التي تنفذها بعض الحكومات للنمو والتقدم، وهناك أنواع من التخطيط مثل التخطيط الهيكلي والتخطيط الإداري، وهو الموجود في النظم الرأسمالية، وأيضاً التخطيط الوظيفي الذي يحدد الوظيفة التي تؤديها وحدات الهيكل ومحاولة تطوير وحدات الهيكل ذاته.

**● مفهوم التنمية :**

 لمفهوم التنمية عدة تعريفات لكنها تشترك في أنها عبارة عن "عملية تغيير حضاري تستهدف الارتقاء بالمجتمع اقتصاديا وتكنولوجيا واجتماعيا وثقافيا، وتوظيف كل موارد المجتمع المادية والطبيعية والبشرية من أجل صالح الكل، خاصة تلك القطاعات والفئات الاجتماعية التي حرمت ردحاً طويلاً من الزمن في فرص النمو والتقدم".

 وقد جاء مفهوم التنمية في تعريف الأمم المتحدة في عام 1956 باعتبارها "العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ولمساعدتها في الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع".

 فهي عملية مقصودة تسعى إلى توفير الخدمات الأساسية للأفراد؛ أي: أنها تسعى إلى تحسين ظروف الحياة الفردية والمجتمعية، كما أنها عملية متوازية ومتساوية ترتبط بخلق أوضاع جديدة ومتطورة في كل المجالات والميادين.

**● علاقة التخطيط بالتنمية:**

 منذ الحرب العالمية الثانية والعالم يتداول حول مفهوم التخطيط بمعناه الاقتصادي في سبيل معالجة المشاكل الاجتماعية التي تعرفها المجتمعات الإنسانية بهدف تقدمها ورقيها، من حيث تحقيق معدل النمو الاجتماعي والاقتصادي.

 ولتنمية المجتمع عملت بعض الدول على توفير الأسس العلمية للتخطيط باعتمادها على خبراء ومختصين في مجال علم الاجتماع، علم الاقتصاد .. إلخ، لكي يتم وضع استراتيجيات وتدابير إما سريعة أو تدريجية تسعى من خلالها إلى تطوير المجتمع حيث نرى أنه لا توجد تنمية خارج عن ما يسمى بالتخطيط التنموي فالهدف منه هو انتقال بالمجتمع من مرحلة أسوء إلى مرحلة أحسن وإلى مرحلة أفضل بكثير عن المراحل السابقة وذلك بالطبع لا يتحقق إلا بالاعتماد على بحوث (سوسيو ـ اقتصادية) الغرض منها هو تشخيص الواقع الاجتماعي وفهمه عن طريق (إجراء مسح متكامل لمعرفة الواقع المراد تغييره من حالة التخلف المركبة إلى حالة التقدم المتكامل الجوانب أي التنبؤ العلمي بما يراد الوصول إليه خلال منظور زمني محدد).

 وإذا أردنا أن نحقق تنمية للمجتمع، فإنه من اللازم أن يكون التخطيط التنموي تخطيط شامل وأكثر تكاملاً بحيث تشمل كل القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية، وهذا ما تقوم به الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ودول الاتحاد الأوربي عبر اعتمادها على القوة البشرية لتحريك مؤسساتها عن طريق إمدادها بالأفكار والمعارف، فما يميز التخطيط هي النظرة الشمولية بحيث لا يقتصر فقط على قطاع معين دون آخر.

 والتخطيط الشامل في مجال التنمية يتطلب اعتمادها على المقاربة التشاركية من خلال "وضع برنامج عمل يشارك في تحضيره جميع العاملين في الفروع الرئيسية، فيكون محصلة عمل جماعي وتنفيذه ملزم لهؤلاء جميعاً، وهذا الإلزام يعتبر صفة أسياسية أخرى من صفات التخطيط الشامل"، كما أنّ التخطيط الشامل يركز بالدرجة الأولى على الإنسان، لأنه يسعى إلى رفاهيته والارتقاء به عبر مجموعة من الخدمات، لكنه لا يتحقق إلا بالتدريج.

 إن أهمية التنمية ينتج عنها الزيادة في فرص الحياة عند الأفراد فالغاية منها هي تحقيق إنسانية الإنسان عبر العدل والمساواة معاً، وإحداث مجموعة من التغيرات الإيجابية في البناءات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية، والتكنولوجية، وحتى البيئية، وهذا الأمر يتعلق بوجود سلطة مركزية سياسية لها القدرة في التصرف وتنفيذ المخططات للبرامج التنموية.

 من هنا يمكن القول أن تنمية المجتمع لا تتحقق إلا من خلال مشاركة كل الفاعلين من صناع القرار، ومجتمع مدني، ومختصين وأيضاً من خلال التخطيط الذي يقوم على البحث العلمي، والذي يعمل بدوره على تقصي الواقع الاجتماعي ميدانياً، بهدف التعرف على نقاط الضعف وتحديد احتياجاته من أجل الحفاظ على كرامته وحقوقه وإنسانيته.

* 1. التنمية والتغيير:

 يتميز المجتمع المعاصر يوجه عام ومن ضمنه المجتمع العربي بالتغير المستمر الذي يعتبر من ابرز صفات هذا المجتمع، وقد امتاز هذا التغير خاصة في العقود الأخيرة بسرعته وشموله جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية، ولم يعد الاختلاف بين المتخصصين في حدوثه أو عدم حدوثه وإنما في مقدار حدته واتجاهاته.

 فالتغير إذن حقيقة لا يمكن الشك فيها إلاّ أنه قد يتخذ شكلاً دون آخر فقد يحدث بشكل ثورة وعندئذ يكون جذرياً وعميقاً أو قد يحدث بصورة إصلاح فيكون جزئياً وبطيئاً.

 والتغير كمفهوم يختلف عن التنمية لأنه يحدث بصورة تلقائية وفي أي اتجاه سواء أردنا أمْ لم نرد، بينما التنمية كما رأينا هي التغيير المقصود والواعي الذي تتدخل فيه الإرادة الإنسانية.

 فالمجتمعات يمكن أنْ تتغير بصورة طبيعية تلقائية في أي اتجاه إلى الأمام أو الخلف بحيث تأخذ منحى إيجابياً أو سلبياً وهذا هو المقصود بالتغير أمّا إذا وجد نوع من التحكم الإرادي في التغير بحيث توضع الخطط والسياسات للانتقال بالمجتمع من حال غير مرغوب فيه إلى حال آخر مرغوب فيه أو من وضع متخلف إلى وضع متقدم فإنّ الأمر هنا يختلف لآننا بصدد عملية تغيير التي ترادف مفهوم التنمية.

* 1. التنمية والتصنيع:

 لقد استخدمت كثير من الكتب ولا سيما في الخمسينيات من القرن العشرين مفهومي التنمية والتصنيع وأنهما مترادفان، وربما يرجع السبب في ذلك اعتبار التصنيع في كثير من الأحيان القاعدة الأساسية للتنمية وأحد العوامل الجوهرية للوصول إليها، ومع ذلك فإن هذين المفهومين يختلفان عن بعضهما لأن التنمية كفكرة أكثر شمولاً من التصنيع كما أنّ نتائجها أكبر أثراً أو أبعد مدى. يضاف إلى ذلك أنّ التصنيع ليس المقرر الوحيد لعملية التنمية حتى وإن تم اعتباره إحدى هذه المقررات وقد تحدث التنمية حتى دون أن تكون الصناعة قطاع اساس للاقتصاد كما هو الحال في بعض الدول. ومن ناحية أخرى يمكن تحقيق تقدم كبير في قطاع الصناعة دون انجاز التنمية بالمعنى الشامل الذ بيناه سابقاً عند ذكر المعاني المختلقة للتنمية.

 وعلاوة على ما ذكر أعلاه في التمييز بين التصنيع والتنمية توجد نقطة مهمة أخرى وهي أن التنمية الصناعية يمكن أن تسير بصورة سريعة وتشغل مكاناً بارزاً في القطاع الاقتصادي دون أن يصاحب ذبك حدوث أي تعيير كبير في القطاعات الصناعية الأخرى في المجتمع، فقد يكون التصنيع مجرد استيراد آلات وأجهزة وعمليات صناعية وإدارة لهذه العمليات دون أنْ يحدث ذلك تغييراً كبيراً في باقي جوانب الاقتصاد أو المجتمع.

**معوقات التنمية في المجتمع العربي**

 نستعرض بعض الاسباب والمعوقات التي لعبت دوراً رئيسياً في عدم مشاهدة التنمية في الوطن العربي وباختصار:

1.الدولة الواحدة (القطرية): أي دولة داخل الوطن العربي لن تستطيع أن تحقق التنمية لوحدها منفصلة عن الدول العربية الاخرى، لأن الثروات والموارد الطبيعية موزعة على كل الدول العربية.

2.التخلف: نتيجة حالة التجزئة والاستعمار الذي تعرضت له الدول العربية في الماضي والممارسات التي مورست عليها، كل ذلك أدى إلى إحداث تخلف داخل الدول العربية وتجلى ذلك في نهب الثروات والخيرات والثقافة....

3.إختلاف الانظمة السياسية داخل الوطن العربي، فكل نظام سياسي له توجهاته وسياساته تختلف عن توجهات وسياسات الانظمة للدول الاخرى، وهذا السبب أدى إلى عدم الاتفاق بين هذه الانظمة وساهم في إبقاء عملية التنمية تسير ببطء شديد.

4.الصراع العربي الاسرائيلي: كما نعلم أن حالة الصراع العربي الاسرائيلي ابتداء منذ عام 1945 وما زالت مستمرة لغاية أيامنا هذه، وذلك لانّ معظم الدول العربية اتجهت نحو التسلح لحماية أنظمتها وبالتالي أهملت المجالات الاخرى التي امتلكتها اسرائيل.

6. هناك ضعف في العمل العربي المشترك سواء كان على الصعيد الامني  أمْ الاقتصادي أو السياسي.

7. غياب مفهوم الديمقراطية: وذلك بسبب عملية التكبيل لعقلية المواطن العربي من النواحي السياسية والاقتصادية وذلك من خلال منع الديمقراطية كل ذلك يساهم في عدم إحداث التنمية.

8. أغلب الانظمة السياسية العربية الحاكمة هي أنظمة ديكتاتورية ولا تؤمن بالديمقراطية وكما نعلم انه في ظل غياب الديمقراطية لن يحدث لدينا اي عمليات تنمية.

 واخيرً أود القول أنه يجب على أنظمتنا العربية الحاكمة أن تعيد حساباتها وتلتحم من جديد وأن تسعى إلى وضع خطط شاملة لمواجهة هذه التحديات والمعوقات التي تقف حائلاً في وجه تحقيق التنمية.

**مستقبل التنمية العربية بين النظرة القطرية والنظرة القومية**

 يمكن القول أنّ من أهم التحديات التي تواجه مستقبل التنمية العربية كما يرى كثير من المتخصصين في هذا الموضوع هو التناقض بين النظرة القطرية والنظرة القومية لها. لقد تم التأكيد في البداية بأنّ نجاح التنمية في إطار تنمية قومية شاملة استند بصورة أساسية على التكامل الموجود في الوطن العربي من جميع الجوانب المادية والبشرية والحضارية والاجتماعية.

 إنّ بعض الاقطار العربية يرى أنّ الارتباط القومي عبء ثقيل تفرضه اعتبارات سياسية فقط بينما يمكن أن يرى البعض الأخر من الأقطار أنّ التنمية هي مجرد تراكم الأموال أو تحقيق الثراء المادي على نطاق قطري.

 إن الانطلاق من النظرة القطرية للتنمية يمكن أنْ يثير عدة أسئلة على جانب كبير من الأهمية من قبيل: هل يستطيع أي قطر عربي أنْ يوفر جميع شروط أو مستلزمات التنمية من أموال وقوى بشرية ونظام حكم ملائم وهل يستطيع هذا القطر حتى وأن توفرت له بعض هذه الشروط أنْ ينجح في تحقيق التنمية القطرية بمعزل عن بقية الأقطار العربية؟ ويمكن من ذلك نقف عبى عدة حقائق تعبر عن الواقع الحالي للدول العربية وهي:

 1- إذا اعتبرنا أنّ توفر القوى العاملة المدربة والموارد المالية الفائضة والموارد الطبيعية ولاسيما الأولية ونظام الحكم المناسب كشروط أساسية لقيام أي تنمية فإنّ من الصعوبة بمكان أن نجد توفر جميع هذه الشروط في أي من الأقطار العربية.

 2- لقد كان لفترات الاستغلال والسيطرة السياسية والاقتصادية الأجنبية التي خضع لها الوطن العربي دور كبير في تقييد العقلية العربية وإضعاف الإبداع والابتكار لديها. ولم يقتصر الأمر على ذلك فإنّ التبعية السياسية والاقتصادية قد شكلت العقلية العربية ضمن لإطار معين صبغته القوى الحاكمة بصيغة محلية أضعفت إلى حدٍ كبير النظرة القومية.

 3- انفتاح الدول العربية على بعضها البعض فتبادل الخبرات العربية في مختلف المجالات والميادين قد يكون أحد مظاهر هذا الانفتاح سيكون من العوامل الجوهرية في إيجاد دفعة قوية جديدة وقادرة على تحريك الوضع الاقتصادي والاجتماعي والحضاري باتجاه التنمية المنشودة.

 4- ولكن وجود قيادات سياسية جادة في تنفيذ البرامج المتعلقة بتبادل الخبرات وغيرها من أشكال التعاون التي تعتمد على تكامل الوطن العربي من جميع الجوانب يمكن أن تكون شرط أساس لتحقيق فوائد ومردودات ذات طابع قومي وبنفس الوقت لا تتعارض مع المصالح القطرية لكل بلد عربي.

 5- إنّ النظرة التقليدية أو المحلية الضيقة في كل قطر عربي كانت وماتزال تلعب دوراُ معوقاً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الأمة العربية، إن تسريع عمليات التصنيع والتنمية في الوطن العربي أمر بالغ الأهمية وبحاجة إلى جهود عربية جبارة من جميع الأجهزة السياسية والاقتصادية والعلمية والإدارية والفنية.

 6- إنّ السياسة الخاصة بتصميم برامج وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ينبغي أن تتم على ضوء الاحتياجات التي تضمن على الأقل الحد الأدنى من الغذاء والإسكان والعناية الصحية والتسهيلات التعليمية وغيرها من الحاجات التي لا غنى عنها للأغلبية الساحقة من سكان الوطن العربي. ولكن هل يمكن تحقيق ذلك من دون وجود عقبات تعترض تلبية تلك الحاجات؟

ما هو مستقبل التنمية في الأقطار العربية؟

 هناك عدة عوامل أو متغيرات تقودنا إلى التحفظ في الرد بصورة إيجابية حول مستقبل التنمية في الوطن العربي، تلك العوامل الداعية إلى التحفظ حول مستقبل التنمية في الوطن العربي تتلخص بما يلي:

* 1. أن معدلات النمو الاقتصادي الفعلية مهما كانت مرضية على افتراض استقرار معدلات النمو السكاني أو هبوطها بالنسبة للمنطقة ككل فأنها لا تستطيع أن تخفي المعدلات المرتفعة من البطالة بجميع أشكالها. كما إن تحسين وضع القوى العاملة على افتراض حدوثه لا يخفف من آلام ملايين العاطلين.
	2. إن المدارس والمستشفيات ومشاريع الاسكان وجميع الخدمات والمرافق الأساسية كالماء والكهرباء...الخ يمكن أن تصل إلى المناطق البعيدة ولكن بشكل ابطأ بكثير من سرعة وصولها إلى العواصم والمدن ألأخرى بمعنى آخر إن هذه الخدمات الأساسية تقل كلما ابتعدت من العواصم والمدن الكبرى وقد يستمر ذلك لفترت طويلة.
	3. عدم وجود الوعي الاجتماعي الذي يخص طبيعة وأهمية المشاريع التنموية المختلفة وانعدام المشاركة من قبل الناس بطريقة أو أخرى في وضع وتصميم وتنفيذ خطط التنمية على الرغم من أنهم أصحاب المصلحة الفعلية في ذلك. فبعد إقرار الخطة من قبل القيادات السياسية المعنية فإن تنفيذها يتم بصورة غالبة بالاعتماد على الخبراء والكوادر المتخصصة دون اللجوء إلى معرفة رأي الناس في طبيعة وأهداف البرامج والخطط الموضوعة وإمكانية مساهمتهم المباشرة أو غير المباشرة في تنفيذها.
	4. التنمية العربية ستبقى مقيدة ومعوقة وغير قابلة للاندفاع نحو الأمام مالم تكتسب ابعاداً قومية جنياً إلى جنب مع أبعادها القطرية في البلد الواحد.

**الموضوع العاشر- التخطيط للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في العراق**

 إن الوضع الاقتصادي وحتى وقت قريب كان وضعاً متمثلاً بالنظام الاقطاعي والتبعية والتخلف في جوائب الحياة الاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن تفشي الفساد في الدولة وتدني مستوى المعيشة للغالبية الساحقة من أبناء الشعب العراقي، وكانت الشركات الأجنبية مسيطرة تماماً على ثروات العراق ولاسيما الثروة النفطية وبالتالي فالنتيجة الحتمية لهذا الوضع المتردي ضآلة الدخل القومي والفردي وسوء توزيع الدخول بحيث استأثرت اقلية من الأفراد على أغلب الدخول المتحققة.

 وقد صدرت ثلاث خطط رئيسة في محاولة النهوض بهذا الواقع هي:

1. الخطة الاقتصادية 1959- 1962.
2. الخطة الاقتصادية 1961- 1965.
3. الخطة الخمسية 1965- 1969.

 وعلى الرغم من أهمية هذه الخطط فإنها لم تكن حاسمة في تحقيق نهضة تنمية شاملة لتضع العراق على طريق التحول الجذري باستثمار جميع الامكانات البشرية والطبيعية الهائلة في العراق.

 ولعل السبب في اخفاق هذه الخطط في تحقيق أهدافها أعلاه هو:

1. هيمنة الشركات الاجنبية على ثروات العراق النفطية وغير النفطية.
2. تخلف القطاع الزراعي الشديد وضآلة الصناعة العراقية.
3. التدهور النسبي للصادرات العراقية وتزايد الاستيراد من جهة أخرى.
4. تزايد الانفاق الاستهلاكي والانخفاض النسبي في معدلات تراكم رأس المال.

**الخطة الاقتصادية 1967- 1974**

 استندت هذه الخطة على استراتيجية تمثلت على النحو الآتي:

1. تنمية قوى الانتاج وتطوير انتاجية العمل عن طريق رفع كفاية العاملين واستخدام كل الامكانات والتقنية الحديثة.
2. إيجاد المعادلة السليمة بين الاستهلاك والادخار بهدف زيادة المدخرات الضرورية للتنمية.
3. رفع وعي الناس بأهمية التنمية الاقتصادية ومن ثم مشاركتها.
4. الاهتمام بالقطاع العام بشكل أساس مع إيجاد الحوافز المناسبة لمشاركة راس المال الخاص.
5. اتباع التخطيط العلمي في التخطيط بحيث تأني الخطة حصيلة دراسات اقتصادية وفنية لضمان وضعها بشكل سليم. ووضع خطة شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية واعتماد مبدأ لامركزية التنفيذ.

**أهداف الخطة:**

 تقسم أهداف الخطة إلى أهداف اقتصادية وأخرى اجتماعية وهي على النحو الآتي:

أولاً- الأهداف الاقتصادية:

1. تنمية الدخل القومي بمعدل 7,1% وهو المعدل الذي يفوق نمكو السكان أو هو ضعف معدل نمو السكان السنوي.
2. التركيز على الصناعة والزراعة بحيث يكون بإمكان الزراعة أن تسد حاجة الصناعة إلى المواد الأولية وحاجة السكان من المواد الغذائية.
3. تقليل الاعتماد على الموارد النفطية واستغلال الموارد الأخرى كالمعدنية.
4. توزيع المشروعات توزيعاً يضمن شمول المناطق المتخلفة.

 أما الأهداف الاجتماعية فهي:

1. الاهتمام بزيادة الخدمات صحة تعليم، سكن... الخ.
2. زيادة فرض العمل أمام الأيدي العاملة القادرة على العمل وتنسيق الأجور وضمان مستوى معيشي لذوي الدخول المحدودة.
3. تحقيق العدالة الاجتماعية بتوسيع قاعدة التوزيع وإفادة الطبقات محدودة الدخل بأكبر قدر من ناتج عملية التنمية.

**ملاحظات حول الخطط السابقة:**

1. وسعت الخدمات التي تقدم للمواطنين.
2. جمعت بين التخطيط الاقتصادي والاجتماعي.
3. اهتمت بالزراعة والصناعة.
4. توجهت نحو القطاع العام وأعطت حيزا من مشاركة رأس المال الخاص.

**ثم جاءت الخطة الأخرى 1976-** 1980 والتي لا تختلف عن سابقها في توجهها..

 وعلى الرغم من النتائج الإيجابية التي حققها هاتين الخطتين على مستوى الزراعة والصناعة والتجارة وقطاع الخدمات إلا أن كل ذلك انهار في ليلة وضحاها بعد أن دخل النظام السابق في العراق في حروب كثيرة داخلية وخارجية انهكت الدولة والمجتمع على حدٍ سواء حيث تميز نظام الحكم السابق في العراق بدكتاتورية وتغييبه للديمقراطية حيث كانت كل القرارات بما فيها المصيرية فردية ما أدى الى دخول العراق بحروب لا طائلة منها ادت الى تدمير بنيته التحتية والاقتصادية بكل جوانبها, وادت سياسة ذلك النظام الى فرض الحصار الاقتصادي وعزل العراق دوليا وحرمانه من التكنولوجيا المتطورة ومن ثم تعرضه للغزو الامريكي عام 2003 وقيامه بإسقاط النظام الدكتاتوري والذي اكمل تدمير الاقتصاد العراقي. وبعد عام 2003 اسهمت الحكومات المتعاقبة على حكم العراق مازل غياب الرؤى ولاستراتيجيات والسياسات الموحدة للدولة في مجال التنمية والمجال المالي وغيرهما وبالإضعاف القسري لدور الدولة خاصة في الميدان الاقتصادي. اضافة الى دور الطائفية والتدهور الامني وعجز الدولة عن وضع حد له وتقزيمها للديمقراطية والسياسة التجارية المفتوحة التي فتحت الباب لاستيراد كل شيء على حساب منتجاتنا الوطنية وصناعتنا التي فقدت الدعم الى جانب تفشي ظاهرة الفساد المالي والاداري وخضوع العراق لأحكام الفصل السابع واجباره على دفع مبلغ التعويضات البالغ 53 مليار دولار والتي انهكت اقتصاده وشعبه.

 **لذلك يمكن القول:**

 1-ان السياسات السابقة للنظام السابق اخرجت العراق من دائرة النمو الى دائرة التخلف حيث صنف العراق في احصائيات الامم المتحدة ضمن الدول الاكثر فقرا رغم موارده الطبيعية وبلغت نسبة الفقر فيه 45%, .

2-لم تفعل الحكومات المتعاقبة بعد عام 2003 شيئا مؤثراً لتحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية, حيث المعامل متوقفة والكهرباء مازالت غير فاعلة رغم المليارات التي انفقت لإصلاحها, والزراعة لا تلبي حاجة السكان حيث تحول العراق الى بلد مستورد لسلة غذائه, ومازال القطاع الزراعي يواجه تحديات كبيرة نتيجة غياب التخطيط الاستراتيجي وشحة المياه وارتفاع نسبة الاملاح فيها وتدهور الاراضي الزراعية والزحف السكاني عليها اضافة الى ضعف الانتاجية وارتفاع التكاليف وقلة التخصيصات ومحدودية الدعم للفلاحين والمزارعين الى جانب استمرار تدفق المنتجات الزراعية غير النظامي من دول الجوار على حساب المنتوج الزراعي الوطني.

 ومازالت البطالة المستفحلة تمثل احد التحديات الكبيرة التي تواجه عملية التنمية في العراق حيث تتزايد اعداد العاطلين عن العمل خاصة بين الشباب, اما بالنسبة للتضخم فما زال مرتفعا وهو ما يسهم في التأثير المباشر على المداخيل وخفض القدرة الشرائية.

 ثمة ملاحظة جداً مهمة في هذا السياق حول تجربة السنوات الأخيرة في العراق هو عجز الميزانيات السنوية ذات التخصيصات الاستثمارية عن الارتقاء بالاقتصاد ووضعه على مسار التطور والنماء. فالميزانيات تقر في وقت متأخر من السنة ويتم اطلاق الأموال بعد ذلك وينقضي شطر هام من السنة دون أنْ يستطيع المسؤول سواء أكان وزيراً أم محافظاً اتخاذ أي قرار بخصوص إنجاز المشاريع ويتكرر ذلك كل عام

3-يمتلك العراق موارد اقتصادية كبيرة وعلى راسها النفط الذي يدر عليه عوائد مالية كبيرة لكنها لم توجه لإقامة المشاريع الصناعية والزراعية وتطوير القطاع السياحي ولم تستغل لتحويل النفط الخام الى منتجات نفطية لسد الحاجة المحلية ولأغراض تصدير الفائض في حين نجد ان دول النمور الاسيوية رغم مواردها المحدودة الا انها حققت معدلات نمو اقتصادي كبير(النمور الآسيوية الأربعة' مصطلح اقتصادي أطلق على اقتصادات كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وهونغ كونغ. شهدت اقتصادات تلك الدول في الفترة ما بين أوائل الستينيات والتسعينيات، قفزة اقتصادية وعمليات تصنيع سريعة وحققت معدلات نمو عالية بشكل استثنائي تجاوزت 7% سنويا مع حلول أوائل القرن الحادي والعشرين، خرجت تلك الاقتصادات من حيز الدول النامية إلى الدول المتقدمة ذات الاقتصادات عالية الدخل، وتخصصوا في مجالات تنافسية. فأصبحت هونغ كونغ وسنغافورة من المراكز المالية الرائدة في العالم، في حين أصبحت كوريا الجنوبية وتايوان من رواد تصنيع المكونات والأجهزة الإلكترونية. لذلك تعد تجربتهم الاقتصادية الناجحة بمثابة نماذج يحتذى بها للعديد من دول أشبال النمور، وهم إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلاند.)

**رؤية ملخصة لمستقبل التنمية في العراق:**

 يحتاج العراق لكي يحقق التنمية الاقتصادية الاجتماعية ويحذو حذو دول النمور الاسيوية الى:

1. تحقيق الاستقرار السياسي وتغليب المصلحة العامة على المصالح الحزبية الضيقة.
2. اقامة نظام ديمقراطي حقيقي يسمح للجميع بالمشاركة باتخاذ القرارات سواء كان ذلك بشكل مباشر او غير مباشر.
3. تسخير الموارد المتوفرة لأغراض التنمية الاقتصادية الاجتماعية.
4. جذب الاستثمارات الاجنبية وفق قانون يضمن للعراق حقوقه ودون الاخلال بسيادة البلد وبثرواته الطبيعية
5. وضع البرامج والخطط الاقتصادية لخلق قاعدة اقتصادية متوازنة.
6. تطوير العاملين في مؤسسات الدولة المختلفة من خلال الدورات التطويرية.
7. تشكيل هيئات رقابية للإشراف على سير تنفيذ المشروعات بعيدا عن المحاصصة الطائفية.
8. وضع الشخص المناسب في المكان المناسب وفقا لمؤهلاته وليس لمذهبه او حزبه.

 ويرى البعض في وضع خطة تنمية خمسية شاملة للعراق ضرباً من المجازفة في ظل الظروف الحالية وما يعصف بالعراق من تغيرات وعدم استقرار وما تحيط بظروفه السياسية والاقتصادية من تطورات. وفي الواقع فإن هذه الخطة حاولت أن تستوعب ذلك كله وأن تستعد له بما هو متاح من منهجيات التخطيط الحديثة.

1. **الطبقات الأربع**

**طبقة المحاربين: وتعرف أيضا باسم الساموراي وقد هيمنت هذه الطبقة على المجتمع بسبب قوتها الهائلة على الرغم من أنها تشكلة نسبة ضئيلة جدا من المجتمع وتقدر ب10% منه وكان على الطبقى الأقل منهم وهي المزارعون أن تبدي الاحترام للساموراي إذا مر بالانحناء أمامه وإذا لم يفعل أحد المزارعين ذلك يتم عقابه**

**الطبقات الأربع في اليابان قديما:**

**1طبقة المحاربين: وتعرف أيضا باسم الساموراي وقد هيمنت هذه الطبقة على المجتمع بسبب قوتها الهائلة على الرغم من أنها تشكلة نسبة ضئيلة جدا من المجتمع وتقدر ب10% منه وكان على الطبقى الأقل منهم وهي المزارعون أن تبدي الاحترام للساموراي إذا مر بالانحناء أمامه وإذا لم يفعل أحد المزارعين ذلك يتم عقابه**

**-2-طبقة المزارعين: وهي الطبقة الثانية وتعتبر نفسها أنها مهمة بسبب إنتاجها للمحاصيل الزراعية ومواد الطعام الأولية التي يعتمد عليها باقي الطبقات إلا أن هذه الطبقةعانت من الضرائب بشكل قاسي**

**3-طبقة الحرفيين: على الرغم من أنهم أساس لإنتاج السلع كالأقمشة وسلاح الساموراي وباقي السلع إلا أنهم اعتبروا أقل أهمية من المزارعين وقد كانوا يعيشون في قسم خاص بهم بعيدا عن طبقة الساموراي التي كانت تعيش في القصور المشيدة**

**4-طبقة التجار: وتضم التجار المتجولون أو الذين في المتاجر واعتبرت هذه الطبقة متدنية وتم نبذهم بسبب اعتبارهم طفيليات مستفيدين من عمل المزارعين والحرفيين وبناء على ذلك تم عزلهم في قسم خاص بهم ومنعوا من الاختلاط مع باقي الطبقات باستثناء البيع والشراء منهم ومع جمعهم للثروات ونموهم الاقتصادي أصبحوا يؤثرون على المجال السياسي وتراجعت القيود المفروضة على هذه الطبقة** [↑](#footnote-ref-1)